ثورة 14 أكتوبر

المقدّمات والنتائج

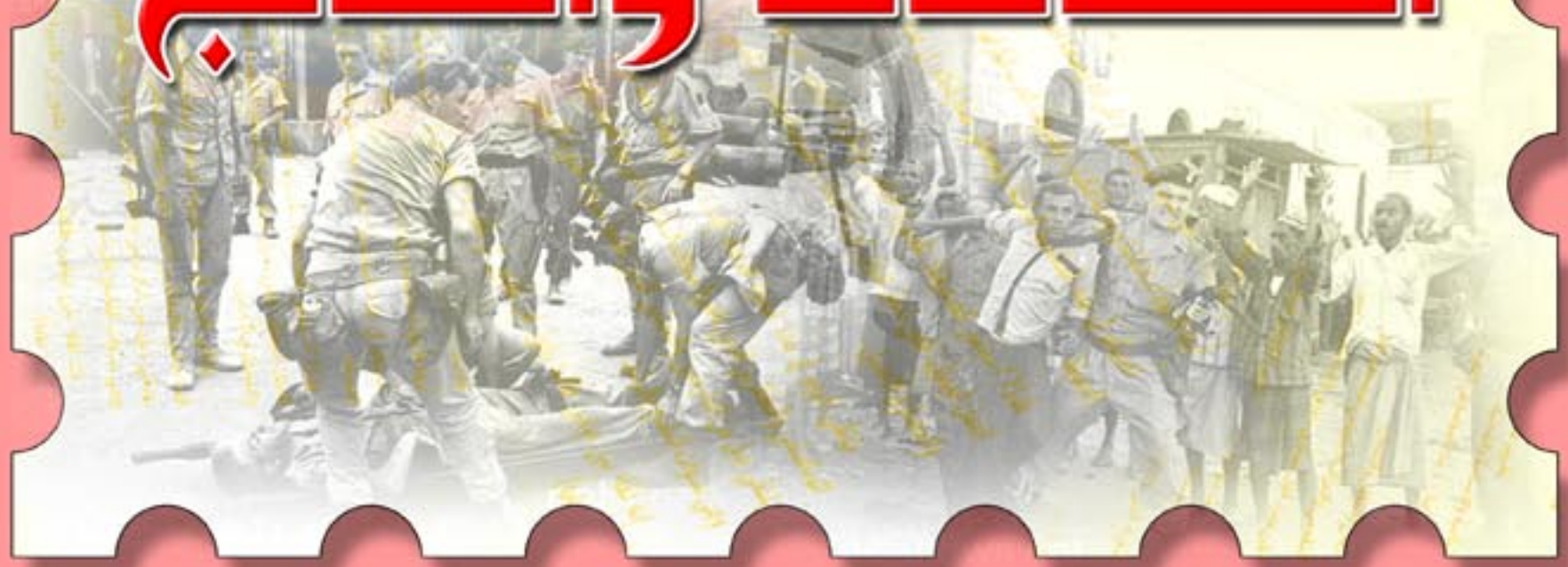

ليلة ثورة 14 أكتوبر 1963م ومقدماتها

المقدم ركن /
محمد عباس ناجي الضالعي

المقدمة :

لقد كُتبت العشرات من الأبحاث والمؤلفات عن ثورة "14 أكتوبر" عام 1963م ولكننا من خلال إطلاعنا على معظم تلك الأعمال التاريخية، نجد كلما ذكر عن ليلة الثورة قد اختصر في أسطر وفي أحسن الأحوال في صفحات لا يزيد عددها عن أصابع اليد الواحدة، ولهذا توصلنا إلى قناعة تامة بأنّ ثورة مثل "14 أكتوبر" غيرّت مجرى التاريخ في جزءٍ كبيرٍ من الوطن اليمني لم تعط حقها من البحث والتدقيق وخاصة اليوم الأول من الثورة وما سبقه من أحداث أدت إلى حتمية إشراقة شمسه اليمانية من أعالي قمم جبال ردفان الأبية.

وقد ارتأينا أن تكون ورقتنا البحثية عبارة عن إجابات على الأسئلة التالية :

1 – ما أسباب زيادة وتيرة الانتفاضات الشعبية في الخمسينات من القرن الماضي؟ وما هو دور الإمام أحمد؟ وهنا أقول، نقطة مضيئة للإمام أحمد عكس ما قالوا في السابق في ذلك.
2 – تأسيس أول إطار جبهوي مضاد للاستعمار البريطاني عام 1957م في صنعاء والمشاركين فيه.
3 – استقبال أبناء الجنوب لنبأ قيام ثورة "26 سبتمبر" ومشاركة أول أفواج المتطوعين للدفاع عنها والمواقع التي قاتلوا فيها وقياداتهم وأسباب ذلك.
4 – تبني قيادة ثورة سبتمبر لتشكيل أول إطار سياسي، بعد الثورة للنضال ضد الاستعمار البريطاني وأسباب فشله.
5 – تأثير الخلافات السياسية في صنعاء على تشكيل الأطر السياسية الجنوبية.
6 – الدور الذي لعبته حركة القوميين العرب في إنشاء ثاني إطار سياسي (جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل) نجاحات هذا الإطار وأسباب فشله.
7 – انعكاسات الخلافات بين القيادات المصرية والقيادات اليمنية على الحركة السياسية الجنوبية.
8 – مذكرة أبناء الجنوب اليمني إلى لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ومطالبهم إلى الرئيس عبدالله السلال.
9 – أسباب دعم بعض القيادات في صنعاء لحزب الشعب الاشتراكي بقيادة عبدالله الأصنج.
10 – صدور أول بيان يتبنى الجبهة القومية.
11 – تأسيس الجبهة القومية.
12 – هل ما قيل وما دُوِّنَ في الكتب بأنّ قيادة الجبهة القومية تمّ تشكيلها بالتساوي بين حركة القوميين العرب وتشكيل القبائل؟ نظرتنا تقول عكس ذلك تماماً وما دوِّن غير صحيح.
13 – متى تمّ تشكيل أو إطار قيادي للجبهة القومية والمنظمات التي تشكلت منها الجبهة القومية وقيادتها في تلك الفترة؟
14 – تفجير ثورة "14 أكتوبر".. هل كان مخططاً؟ حقيقةً لقد تعرضت هذه الثورة للتشويه.
15 – ما مضمون الإنذار البريطاني للثوار في ردفان؟ ورد الثوار عليه!
16 – استشهاد الثائر لبوزة ومن الذي أعلن استشهاده؟
17 – ما العوامل التي أدت إلى إعلان الثورة من ردفان دون غيرها من مناطق الجنوب؟

الكُل يدرك أنّ الشعب اليمني، في شمال الوطن وجنوبه، قام بالعديد من الانتفاضات والثورات الوطنية ضد الحكم الإمامي في الشمال ومنها ثورة 1948م وحركة 1955م ومحاولة اغتيال الإمام أحمد في عام 1961م.

وفي الجنوب قامت العديد من الانتفاضات ضد الحكم الاستعماري البريطاني، ولكننا سوف نستعرض أبرز الانتفاضات التي قامت في الخمسينات.. انتفاضة الشيخ محمد عيدروس وغيرها من القرن الماضي (القرن العشرين).

ففي شهر مارس من عام 1956م شهدت عدن حوالي (30) إضراباً عمالياً، وفي يونيو من العام نفسه قام الثوار في بيحان محافظة شبوة بالهجوم على المركز الحكومي، وفي خريف عام 1956م أثارت الأحداث – التي شهدتها مصر، على إثر العدوان الثلاثي على مصر من قبل إسرائيل وفرنسا وبريطانيا – غضب الشعب اليمني، فازدادت وتيرة العمل الوطني، ضد التواجد البريطاني في المستعمرة عدن والمحميات الشرقية والغربية، فعمل المستعمرون على زيادة التوغل في المناطق الريفية لاسيما المحاذية لأراضي المملكة المتوكلية في الشمال، لهذا شعر الإمام أحمد بخطورة هذا التدخل من جهة وما يشهده الشطر الشمالي من نهوض حركي ووطني يهدد نظامه، فعمل على تمتين علاقته بمصرَ العربية والدول الاشتراكية سابقاً، فتدفقت الأسلحة على ميناء الحديدة فعمل الإمام على دعم الانتفاضة الثورية في المحميات الغربية والشرقية مثل الضالع وردفان والصبيحة ولحج ويافع والعوالق العليا والعوالق السفلى والفضلي وبيحان حتى أنّه أطلق على الفترة "56 – 1958م" في المحميات "أيام الشيوعية" بغرض تشويه سمعة الثوار.

وقد شهدت المحميات الغربية في شهر فبراير عام 1957م أكثر من خمسين حادثة معظمها إطلاق نار على المراكز البريطانية وعلى المسؤولين المحليين في كلٍ من ردفان وحالمين والضالع، وفي 24 فبراير 1957م نصب (16) رجلاً من قبيلة الأزارق كميناً لدورية عسكرية بريطانية تتكوّن من (22) فرداً من أفراد قوات (الكاميرون مايلاندر) أسفر عن مقتل اثنين من الدورية وإصابة ستة بجروح.

وفي أغسطس أو سبتمبر من العام نفسه بدأت انتفاضة قبيلة الشعار في إمارة الضالع، فتضامن معهم أبناء القبائل الأخرى، حتى أنّه عند مرور القوات العسكرية الخارجة من عدن عبر لحج لقمع تلك الانتفاضة وزعت المنشورات في لحج، تدعو أفراد جيش الليوي والحرس الحكومي إلى الثورة والهروب من الخدمة العسكرية، وتمّ رمي تلك القوات أثناء مرورها بلحج بالحجارة، كما انتفضت قبائل بيحان ودثينة وقامت القوات البريطانية باعتقال العديد منهم وصادرت الممتلكات.

وفي عام 1958م رفض سلطان لحج علي عبدالكريم الانضمام إلى اتحاد الإمارات للجنوب العربي، فأرسلت بريطانيا في نيسان أبريل 1958م (4000) جندي تدعمهم الأسلحة الثقيلة واحتلت السلطنة، تحت مبرر اكتشاف مخازن للأسلحة والذخائر، وعلى إثر ذلك نزح جزء من قوات سلطان لحج إلى تعز بلغ عددهم 45 ضابطاً و300 جندي.

وفي 22 أبريل 1958م قامت قبائل الشاعري والدكام والحميدي والأحمدي والأزرقي والمحاربة وجحافة وبني سعيد وحالمين وردفان باحتلال مركز (السرير) في جبل جحاف بقصد السيطرة عليه، أما في يافع السفلى فقد نشب خلاف بين السلطان محمد عيدروس والبريطانيين على أسعار القطن الذي كانت تتحكم به السلطات البريطانية، فعملت بريطانيا على عزل السلطان محمد عيدروس الذي قاوم الإجراءات البريطانية، فاستمرت العمليات القتالية بين السلطان عيدروس وقوات الاحتلال البريطاني من فبراير 1958م إلى أبريل 1961م واستخدمت القيادة العسكرية البريطانية كلّ وسائل التدمير ضد قوات السلطان بما فيها الطيران الذي دمر تدميراً كاملاً معقل السلطان محمد عيدروس في قلعة (القارة) الحصينة في يافع وعلى إثرها نزح السلطان عيدروس إلى تعز.

وفي 19 يوليو 1958م اندلعت انتفاضة قبائل سيسان والمناهيل في حضرموت، كما قامت قبائل الربيزي في العوالق في مارس 1959م على إجبار القوات البريطانية على الانسحاب من المراكز العسكرية التي أقاموها في العوالق، فقامت القوات البريطانية بقصف مناطق تلك القبائل بواسطة الطيران مما أدى إلى استشهاد عدد من الثوار وأحرقت المزارع، وأبيدت المواشي وتشردت الأسر ولجأ الثوار إلى الجبال لمواصلة المقاومة.

ويمكننا القول إنّه خلال الفترة من 56 – 1958م شهدت الانتفاضة الثورة في المحميات الغربية والشرقية اطراداً في الكم والكيف نتيجة للمد الثوري العربي الذي خلفته الثورة العربية في مصرَ منذ قيامها في عام 1952م وتنامي الوعي الوطني بأهمية النضال ضد المستعمر، واستفادت المقاومة الشعبية من الدعم المحدود الذي قدمه الإمام أحمد لها؛ إلا أنّ التراجع الذي أقدم عليه الإمام أحمد بعد أن شعر بخطورة تنامي الوعي الوطني في الشمال والجنوب على حد سواء ضد حكمه والحكم البريطاني، فتوصل إلى حلول مع البريطانيين قامّ على إثرها بقطع كافة أشكال الدعم والمساندة على رجال المقاومة الشعبية، فكان نتاج ذلك زيادة الهجمة العسكرية البريطانية ضد القبائل الثائرة التي لم تجد معظمها – وخاصة القيادات – من وسيلة سوى اللجوء إلى المناطق الشمالية أو الهجرة إلى دول عربية مثل الكويت والسعودية، ومع ذلك فإنّ تلك القيادات التي لجأت إلى الشمال، قبل قيام ثورة "26 سبتمبر 1962م" حاولت أن تتخذ من الشمال قاعدة لانطلاقتها النضالية ضد المستعمر، وتكوّنت في عام 1957م جبهة أسميت (العاصفة العدنية) بقيادة محمد عبده نعمان الحكيمي الأمين العام للجبهة الوطنية المتحدة وكانت تذيع برنامجاً إذاعياً من إذاعة صنعاء باسم (صوت الجنوب)، لكن الإمام رفض أي نشاط لهم في صنعاء، فعملت مجموعة من المناضلين على تكوين تجمع جديد لهم في منطقة البيضاء الحدودية برئاسة محمد عبده نعمان الحكيمي ومقبل باعزب وباشتراك عدد من رؤساء القبائل ومنهم : أحمد سالم الحميري وعمر سالم الدماني والعاقل حسن المجعلي وعبدالله مساعد المصعبي وناصر علوي السقاف ومحمد صالح الحوشبي والسلطان محمد عيدروس ومحمد صالح المصلي وعيدروس بن أحمد وأمذيب صالح بن فريد وأسسوا هيئة تحرير الجنوب اليمني المحتل وحصلوا على بعض الأسلحة من مصرَ عام 1960م، لكن الإمام لم يسمح بخروج هذه الأسلحة من ميناء الحديدة.

فكان لتلك المواقف التي أتبعها الحكم الإمامي ضد القيادات الوطنية بالغ الأثر في تكوين الحقد وروح الانتقام من ذلك النظام في صنعاء.

عند إعلان قيام الثورة صبيحة يوم الخميس 26 سبتمبر 1962م عبرت الجماهير اليمنية عن فرحتها بهذا الحدث العظيم في كل قرية ومدينة دون استثناء، إلا أنّ تعبير الجماهير الجنوبية المحتلة، حينها من قبل الاستعمار

◄••

البريطاني، كان له طابع مميز أظهر ثقل هذه الثورة، وفجر طاقات الشعب الوطنية، فقد خرجت الجماهير في شوارع مدينة عدن تردد الأناشيد الثورية المعبرة عن التأييد للثورة، ونشطت اجتماعات القوى الوطنية، وفي مقدمتها الحركة العمالية والأحزاب السياسية، وبدأت طلائع المتطوعين للدفاع عن ثورة سبتمبر تتجه نحو عاصمة الثورة صنعاء، منذ الأسبوع الأول لقيام الثورة وخاصة من المستعمرة عدن التي كانت الجماهير فيها أكثر وعياً وتنظيماً، ثم تقاطرت أفواج المتطوعين من كل من لحج وأبين وشبوة والضالع وبافع وحالين والأزارق والشعيب والصبيحة.. الخ.

وإنّه من الصعب رصد دور أبناء الجنوب في الدفاع عن ثورة سبتمبر، ولكننا سنعمل هنا على ذكر الدور الذي قامت به المجاميع الأولى من المتطوعين.

بعد وصول أفواج المتطوعين من الجنوب إلى مدينة تعز عملت القيادة العربية المشتركة، المكونة من القيادات العسكرية اليمنية والمصرية على توزيع المجاميع الأولى من المتطوعين الجنوبيين في ثلاث جبهات رئيسية هي :

1 – جبهة خولان : أرسلت إلى هذه الجبهة مجموعة مكوّنة من أكثر من (90) مقاتلاً معظمهم من العسكريين في المؤسسات العسكرية والأمنية الجنوبية الذين هربوا من وحداتهم بغرض التطوع للدفاع عن ثورة سبتمبر والعناصر الهاربة إلى الشمال قبل الثورة، وقد عين قائداً لهذه المجموعة الرائد محمد أحمد الدقم من (الصبيحة) وكان من قيادات هذه الجبهة المناضلي علي عبدالله السلال.

2 – جبهة الحيمتين : بلغ عدد أفراد هذه المجموعة حوالي (100) متطوع ومعظم أفرادها من العمال والطلاب والمدرسين الذين جاءوا من المستعمرة عدن، وقد عين قائداً لهذه المجموعة الأستاذ محمد عبده نعمان الحكيمي.

3 – جبهة المحابشة في لواء حجة : بلغ عدد المجموعة أكثر من (120) مقاتلاً ومعظمهم من قبل ردفان، وكانت هذه المجموعة بقيادة الثائر راجح بن غالب لبوزة وأيضاً بقيادة الكبسي.

وقد أتى توزيع المتطوعين الجنوبيين على هذه الجبهات نتاجاً لأسباب عدة أهمها :

1 – ضراوة المعارك التي تشهدها تلك المناطق.

2 – تمكين أفراد المجموعات من القتال في جبهات ومواقع محددة يسهل التجانس فيما بينهم.

3 – اطمئنان القيادات العسكرية المصرية المتواجدة في تلك المناطق إلى عدم قدرة الاستخبارات العسكرية على اختراق أفراد تلك المجموعات.

4 – تمتع أفراد تلك المجموعات بشيء من روح الانضباط للأوامر.

إلا أنّه يمكن الإشارة إلى أنّ هذه الجبهات لم تبق فيما بعد هي وحدها التي تمّ توزيع المتطوعين فيها من أبناء الجنوب بعد أن زاد عددهم، فقد تمّ توزيعهم على معظم جبهات القتال ضد الملكية، وتمّ إلحاقهم في صفوف الحرس الوطني والجيش، حتى أنّ بعضهم تمّ إلحاقهم بالكلية الحربية كطلبة ليتخرجوا منها قيادات عسكرية مؤهلة في جبهات القتال أمثال : ثابت عبده حسين وعبدالله علي الضالعي وأحمد مهدي المنتصر وغيرهم.

كلنا يعرف أنّ الحكم الاستعماري البريطاني في الجنوب اليمني المحتل، كان موقفه معاد لثورة "سبتمبر" منذ اليوم الأول لميلادها، وبعد شهرين من قيامها بدأت السلطات الاستعمارية بتجميع بعض العناصر اليمنية المعادية للثورة وبعض المرتزقة الغربيين على حدود (بيحان – حريب) فعملت بعض المجاميع التي كانت متواجدة في الشمال قبل قيام ثورة "سبتمبر" في نهاية عام 1962م على إعادة تنظيم نفسها في إطار سياسي يمثل أبناء الجنوب أمام القيادة في صنعاء لعرض مشروع الكفاح المسلح عليها، وسُميت هذه الجبهة (بهيئة تحرير الجنوب اليمني المحتل)، وكان من أبرز نشطائها محمد عبده نعمان الحكيمي، والسلطان محمد عيدروس ومحمد صالح المصلي والأمير عبدالحميد محمد سرور، الرائد محمد أحمد الدقم، ومقبل عاتق باعزب، وعلي بن أبي بكر بن فريد وجعفان بن أبي بكر وأحمد سالم الحميري وسالم عمر الدماني وسالم علي معور الربيزي وأحمد علوي المصعبي ومنصور محمد عواس وأحمد مهدي المنتصر والمقدم محمد مفضل ومهدي عثمان المصقري وعبدالصفي صالح عوض الرجاعي. فحظيت هذه الهيئة بدعم حزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي وبعض القيادات في صنعاء، وفي مقدمته اللواء حسن العمري، وتمّ افتتاح مقرها فوق باب دار السعادة حالياً (المتحف الوطني) في صنعاء، إلا أنّ القيادات المصرية لم تكن راضية عن هذه الهيئة، فلم تحضر افتتاح مقرها، فاستمرت هذه الهيئة حتى مطلع عام 1964م ولكنها محدودة النشاط.

وفي هذه الفترة كان الخلاف بين القيادات المصرية والقيادات البعثية اليمنية ومعها بعض الوجاهات الاجتماعية واضحاً للعيان. كما أنّه في بداية عام 1963م ازدادت العمليات العسكرية الموجهة ضد الثورة السبتمبرية والتواجد المصري في الشمال المدعومة من السلطات الاستعمارية البريطانية، فبدأت القيادات العسكرية المصرية (الاستخبارات) تفكر بإيجاد إطار سياسي لأبناء الجنوب الموجودين في الشمال، يستطيعون من خلاله تنظيم أنفسهم للقيام بعمليات عسكرية وقائية ضد التواجد البريطاني في الجنوب، هي في الأساس عمليات إرباكية أكثر منها هجومية، فالقيادة المصرية كانت في تلك الفترة لا تود فتح جبهة أخرى على الحدود الجنوبية بينما كانت منشغلة في الجبهة الشمالية على حدود السعودية.

فاستغلت حركة القوميين العرب وبصورة ذكية هذا التوجه وخلافات القيادة المصرية مع البعثيين، وبدأت الحركة التي كان يقودها في الجنوب فيصل عبداللطيف الشعبي وفي الشمال مالك الارياني، تروج للكفاح المسلح، وتعد العدة لإنشاء تنظيم منبثق عنها، وأجرت اتصالات مع قياداتها في الخارج مثل جورج حبش ومحسن إبراهيم وهاني الهندي للاتصال بالزعيم جمال عبدالناصر في الحصول على الضوء الأخضر لتأسيس ذلك الإطار ونقل قحطان محمد الشعبي من القاهرة إلى صنعاء ليقود هذا العمل بعد أنْ تمّ تعيينه مستشاراً للرئيس عبدالله السلال لشؤون الجنوب، وخلال تواجد قحطان الشعبي في صنعاء أستطاع أن يلتقي العديد من الشخصيات الوطنية من أبناء الجنوب وينال ثقتهم.

على الرغم من أنّ الباحثين لم يحاولوا في دراستهم أن يشيروا إلى انعكاسات الخلافات التي ظهرت بين بعض القيادات الكبيرة في صنعاء وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية في الجنوب، إلا أنّه في الحقيقة لا مفر من توضيح ذلك ليس لإبراز جوانب السلب وإنما لإبراز الترابط بين قوى الحركة الوطنية اليمنية في الشمال والجنوب حتى على مستوى الصراعات التي كان يشهدها الوطن العربي بشكل عام والساحة اليمنية بشكل خاص، فقد كان الخلاف على الصعيد العربي قائماً بين تيار القيادة المصرية من جهة وتيار البعث العربي من جهة ثانية، وكان لذلك الخلاف تأثيره على الساحة اليمنية وخاصة في صنعاء (على مستوى القيادات).

وقد أشرنا سابقاً أنّه تمّ تأسيس (هيئة تحرير الجنوب اليمني المحتل) في نهاية 1962م لكن هذه الهيئة لم تحظ بدعم القيادات العربية المصرية مما أضعف دورها رغم أنّها حصلت على دعم بعض القيادات اليمنية، فكان لابد من إيجاد إطار سياسي جديد، وبناءً على دعوة من المجاميع الجنوبية الموجودة في صنعاء والتي كانت غير منضمة إلى هيئة تحرير الجنوب (اليمني المحتل) عقد اجتماع في 24 فبراير 1963م في دار السعادة بصنعاء (مؤتمر للقوى الوطنية) حضره أكثر من (100) ممثل للوطنيين المستقلين وممثلي الضباط الأحرار وقادة حركة القوميين العرب، وتمّ التوصل إلى اتفاق حول توحيد جميع القوى الوطنية في جبهة موحدة أطلق عليها (جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل). وانتخب لها مكتب سياسي مكوّن من 11 شخصاً وهم :

1- قحطان محمد الشعبي.
2 – ناصر علوي السقاف.
3- عبدالله المجعلي.
4- محمد علي الصماتي.
5 – ثابت علي المنصوري.
6 – محمد أحمد الدقم.
7 – بخيت مليط الحميد.
8 أحمد عبدالله العولقي.
9 – عيدروس حسين القاضي.
10 – أحمد علي الكاظمي.
11 – عبدالله محمد الصلاحي.

وعقد المكتب السياسي عدة اجتماعات توصل بعدها إلى إعداد مشروع ميثاق قومي تمت المصادقة عليه في 8 مارس 1963م وأقره الحاضرون من رجال القبائل والجنود والضباط الأحرار وممثلو القوميين العرب.

إلا أنّ هذه الجبهة، التي حظيت بدعم القيادة المصرية وحركة القوميين العرب، لم تحظ بدعم بعض القيادات اليمنية في صنعاء وحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي، مما جعلها لم تحقق نجاحات كبيرة في نشاطاتها ولم يفتح لها مكتب، بينما حصل حزب الشعب الاشتراكي الذي يقوده عبدالله الأصنج على مكتب لممارسة نشاطه في قاع العلفي حالياً.

وفي 29 مايو 1963م كانت تزور صنعاء لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة، فقام أبناء الجنوب بتنظيم مسيرة في ذلك اليوم تحركت من العرضي (باب اليمن) إلى دار الضيافة (المتحف الحربي حالياً)، سلموا فيها مذكرة إلى اللجنة الدولية تشرح أوضاع أبناء الجنوب تحت الحكم البريطاني وحددوا مطالبهم التي تؤدي إلى الاستقلال. وأمام دار الضيافة خرجت اللجنة الدولية لاستقبال المتظاهرين تستمع إلى مطالبهم. فقام عبدالله علي عبيد، الذي كان يمثل أحد طرفي الحركة السياسية الجنوبية وهي حزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي بعدن، فطلب من اللجنة الدولية إجبار المستعمر على الرحيل من الجنوب وأنّ شعب الجنوب ليس لديه إمكانية على مجابهة بريطانيا العظمى، بينما الطرف الآخر الذي كان يمثل جبهة التحرير أو بالأصح حركة القوميين العرب كان يرفض الحلول السلمية مع المستعمر، فحدث خلاف حاد أمام اللجنة الدولية بين الطرفين.

وبعد أن استمعت اللجنة إلى مطالب أبناء الجنوب توجهت المظاهرة إلى منزل الرئيس عبدالله السلال، الكائن في حي القاع بصنعاء وقابلت (16) شخصاً ممثلين للحشد الجماهيري الكبير، وعند مقابلة الرئيس السلال شرحوا له موقف حزب الشعب الاشتراكي من الكفاح المسلح، وسلموا له نسخة من الوثيقة التي قدمت إلى اللجنة الدولية وتقدموا له بالمطالب التالية :

1 – دعم الكفاح المسلح ضد المستعمر.

2 – فتح مكتب لجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل مثلها مثل حزب الشعب الاشتراكي.

3 – تعيين قحطان محمد الشعبي رئيساً لمصلحة أبناء الجنوب بدلاً من مستشار لرئيس الجمهورية لشؤون الجنوب، حتى تكون له صفة رسمية وصلاحيات قانونية.

وقد لبى الزعيم السلال المطالب الثلاثة لكن المكتب رفض فتحه من قبل بعض القوى المتحفظة على الجبهة.

ونود أن نشير إلى أنّ الدعم الذي كان يحصل عليه حزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي بقيادة عبدالله الأصنج، لم يأت، كما قيل، بعد الاستقلال لأنّ الأصنج يمثل التيار الرجعي، ولكنه يعود إلى عدة أسباب أهمها : أنّ برنامج حزب الشعب الاشتراكي لا يختلف عن برنامج حزب البعث العربي الاشتراكي إلا من حيث العناوين فقط، وهذا ما أوجد من يؤيده من القيادات في صنعاء، التي تنتمي إلى الأفكار نفسها، وثانياً بأنّه أول من نظم أفواج المتطوعين إلى العاصمة صنعاء للدفاع عن ثورة سبتمبر.

كما أنّ كثيراً من قادته شخصيات معروفة ليس على الساحة اليمنية فقط وإنّما على الساحة العربية ولديها إمكانيات فكرية، بالإضافة إلى أنّ دعم القيادة المصرية وبعض قيادات الثورة في صنعاء لجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل أوجد بالمقابل جبهة مضادة لها تدعم حزب الشعب الاشتراكي التي رأته قريباً من أفكارها.

ليس بخاف أنّ جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل التي تمّ الإعلان عنها في 24 فبراير 1963م كانت التشكيلات الرئيسية المكوّنة لها ثلاثة : الضباط والجنود الأحرار وتشكيل القبائل وحركة القوميين العرب وبعض عناصر قيل إنّها مستقلة، لكن حركة القوميين العرب التي كانت تعتبر في تلك الأيام حركة اشتراكية أو شيوعية كان أعضاؤها يمارسون نشاطهم بصورة سرية كانت هي وراء تأسيس هذه الجبهة بدعم من القيادة المصرية، لكن هذه الجبهة لم يسر نشاطها على النحو المطلوب، لهذا أصدر بيان إلى الشعب العربي في جنوب اليمني المحتل بتاريخ 5 يونيو 1963م باسم تشكيل القبائل انتقد الجبهات التي كانت وراء فشل جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل واتهمها بالتآمر، وأعلن عن عزمه على تفجير الثورة المسلحة في القريب العاجل. وأهم ما جاء في البيان أنّه أول بيان تبنى كلمة الجبهة القومية حيث جاء فيه : (يا شعبنا العربي في الجنوب.. ارفع شعار الجبهة القومية بين القوى المناضلة وطالب بتحقيقها فالجبهة القومية هي طريق الشعب لتوحيد صفوفه وتحقيق أهدافه).

وقد وقع البيان من قبل تشكيلين هما : تشكيل القبائل وضباط وصف ضباط الجيش.

وكل البيانات التي صدرت عن التنظيمات السياسية في الجنوب، كانت تعتبر اليمن إقليماً واحداً شمالاً وجنوباً واليمن جزءاً من الوطن العربي الموحد، ولا تعترف بالتجزئة.

في منتصف عام 1963م بدأ ضغط القوى الملكية المدعومة من قبل المملكة العربية السعودية وبريطانيا والدول الغربية الأخرى، يزداد على الثورة في الشمال بينما القوى السياسية الجنوبية لم تستطع التوصل إلى إيجاد إطار سياسي جبهوي قادر على تخفيف الضغط على الثورة عندما يتطلب الأمر ذلك، فعقد في منتصف شهر يونيو 1963م اجتماع بين أبناء الجنوب والشمال في منزل القاضي عبدالرحمن الإرياني "الكائن أمام القصر الجمهوري"، ضم من الجانب الشمالي : عبدالرحمن الإرياني ومحمد محمود الزبيري ومن الجانب الجنوبي ناصر علوي السقاف وعبدالله محمد المجعلي وبخيت مليط الحميد وأحمد بن نمير العولقي.

كانت وجهة نظر الجانب الشمالي أنّه من أجل تخفيف الضغط على الثورة لابد من فتح جبهة قتالية في عمق أراضي الجنوب، فوافق الجانب الجنوبي على الفكرة، ولهذا عقد اجتماع آخر في اليوم التالي في منزل عبدالحافظ قائد في القاع بصنعاء، خاص بالجانب الجنوبي وقرروا فيه تشكيل لجنة اتصال مهمتها الإعداد والتهيئة للثورة في الجنوب، مكونة من 12 شخصاً (6) ممثلين لحركة القوميين العرب و(6) ممثلين لتشكيل "القبائل" هم التالية أسماؤهم :

ممثلو حركة القوميين العرب :

1– ناصر علوي السقاف.
2 – عبدالله محمد المجعلي.
3 - علي أحمد السلامي.
4 – عوض الحامد.
5 – عبدالحافظ قائد.
6 – سلطان أحمد عمر.

ونجد أنّ كل المراجع، عندما تتحدث عن تأسيس الجبهة القومية، تقول بأنّه تمّ تشكيل قيادة الجبهة القومية من 12 شخصاً (6 ممثلين لحركة القوميين العرب و6 ممثلين لتشكيل القبائل)، ولكنها لم تورد هذه الأسماء مطلقاً، غير أنّه من المؤكد أنّ هذه المعلومات غير دقيقة وخالية من الصحة، فالمجموعة المكونة من 12 شخصاً هي لجنة اتصال للإعداد والتهيئة للثورة وليست قيادة للجبهة القومية وقد أوردنا أسماء المجموعة آنفاً.

ويعود السبب في تحديد ممثلي كل طرف إلى أنّ حركة القوميين العرب كان أعضاؤها سريين، ولا تسمح قيادة الحركة بالكشف عن أعضائها وتجنباً إبلاغهم عبر أطرهم الحزبية، ومع ذلك نجد كثيراً من أعضائها، أحياناً، ينتمون إلى تشكيلات أخرى، وكان الهدف من ذلك ضمان نشاطهم في تلك الأحزاب وكأنّهم ينتمون إليها، وليس لهم عَلاقة بحركة القوميين العرب، وبالتالي السيطرة عليها.

وفي هذه الفترة كانت حركة القوميين العرب قد بدأت تتحسن عَلاقتها مع القيادة المصرية وتحصلت على الضوء الأخضر بالسماح لفرعها في اليمن بالتقرب من القيادات العسكرية المصرية في صنعاء، فبعد الاجتماعي الذي تمّ على إثره تشكيل لجنة الاتصال للإعداد والتهيئة للثورة في الجنوب نزلت بعض المجاميع إلى تعز وشكلت قيادة لتنظيم التعاون مع المخابرات المصرية للإعداد للثورة وفتح جبهات قتال في الجنوب، كان مقرها في تعز دار الضيافة (فرع وزارة المالية حاليا) مكوّنة من 11 شخصاً وهم :

1 – سالم زين محمد.
2 – جعفر علي عوض.
3 – طه أحمد مقبل.
4 – علي أحمد السلامي.
5 – عوض الحامد.
6 – ناصر علوي السقاف.
7 – عبدالله محمد المجعلي.
8 – صالح أحمد المجعلي.
9 – بخيت مليط الحميدي.
10 – محمد علي الصماتي.
11 – ثابت علي المنصوري.

ونجد هنا أنّ قحطان محمد الشعبي لم يظهر اسمه في كل اللجان باعتباره رئيساً لمصلحة أبناء الجنوب وممثلاً لكل التيارات السياسية أمام السلطة في صنعاء، ولكنه في الحقيقة كان المحرك الأساسي للنشاطات في صنعاء وتعز.

وفي نهاية شهر يوليو 1963م تقريباً عقد المؤتمر القومي لحركة القوميين العرب في بيروت حضره ممثلو الحركة في شطري اليمن، ولأنّ فيصل عبداللطيف الشعبي، الذي كان رئيساً لفرع الحركة في الجنوب، كان يعمل سكرتيراً لوزير التجارة في حكومة اتحاد الجنوب العربي هذا الوضع الوظيفي جعله لا يستطيع الخروج من عدن لسرية نشاطه الحزبي، فقد مثل فرع الجنوب في هذا الاجتماع الإخوة قحطان محمد الشعبي وعلي أحمد السلامي وناصر علوي السقاف وجعفر علي عوض، وخلال أعمال الاجتماع التقى الوفد اليمني بقيادة حركة القوميين العرب التي اقتنعت بصحة عقم النضال السياسي ضد المستعمر في الجنوب، الذي كان يتبناه بعض القياديين في الحركة في تلك الفترة واعتبر الكفاح المسلح الوسيلة الفاعلة لطرد المستعمر البريطاني.

وفي مطلع شهر أغسطس 1963م عاد ممثلو حركة القوميين العرب فرع الجنوب إلى تعز وبدأ التشاور لتشكيل جبهة للكفاح المسلح، فحصلت الجبهة على التسمية (الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل)، وتشكلت من سبعة تنظيمات، وعقد الاجتماع في 19 أغسطس 1963م في تعز حضرته بعض قيادات تلك التنظيمات بينما البعض الآخر حضر ممثلون عنها فقط، فكانت تلك التنظيمات المكوّنة للجبهة القومية وقياداتها حينها (بعض تلك القيادات لم تحضر).

1 – حركة القوميين العرب – فيصل عبداللطيف الشعبي.
2 – الجبهة الناصرية – أبوبكر شفيق.
3 – جمعية الإصلاح اليافعية – عبدالله حسين المسعدي وسالم عبده عبدالله اليافعي.
4 – القطاع السري للضباط الأحرار – محمد علي الصامتي وبخيت مليط الحميدي.
5 – تشكيل القبائل – ناصر علوي السقاف وعبدالله محمد المجعلي.
6 – المنظمة الثورية لأحرار جنوب اليمن المحتل – عبدالله مطلق صالح.
7 – الجبهة الوطنية – حسين عبده عبدالله وعبدالقادر أمين.

وهنا نود أن نوضح بأنّ كثيراً من المراجع تشير إلى أنّه عند عقد الاجتماع التأسيسي للجبهة القومية، تمّ انتخاب قيادة لها، والحقيقة أنّه لم يتم تحديد المسؤوليات القيادية للجبهة القومية إلا في عام 1964م عندما حددت لها قيادات عبارة عن مكاتب للشؤون العسكرية والتنظيمية والمالية.. الخ. وكانت قيادة الجبهة القومية، قبل ذلك التشكيل، تتمثل في الزعيم قحطان محمد الشعبي وينوبه ناصر علوي السقاف.

ومن المؤسف أنّ انطلاقة ثورة 14 أكتوبر قد تعرضت للتشويه، بقصد أو بدون قصد، فقد قيل إنّ انفجار الثورة وقع عندما اصطدم الثوار العائدون من الشمال مع دورية بريطانية عن طريق الصدفة وغيره من الأقوال التي لا تمت للحقيقة بصلة.

وسنوضّح هنا شرحاً موجزاً لذلك.. عندما كانت مجاميع المتطوعين للدفاع عن ثورة سبتمبر، من أبناء الجنوب، تقاتل في المناطق الشمالية أصدرت بريطانيا قانوناً يحرم ذهاب أبناء الجنوب للدفاع عن ثورة سبتمبر كما نص القانون على أنّ على كل العائدين من الشمال أن يقوموا بتسليم أسلحتهم وما لديهم من ذخائر وقنابل ودفع ضمانة قدرها خمسمائة شلن (درهم) وعندما عادت بعض المجاميع من الشمال إلى مناطقها قدمت ضمانات بعدم العودة بواسطة السلطات المحلية.

مجموعة الثائر راجح بن غالب لبوزة، التي كانت تتأهب للعودة إلى ردفان، بعد مشاركتها في الدفاع عن ثورة سبتمبر، لعدة أشهر، ناقشت معها القيادات الجنوبية والشمالية أسلوب التصرف مع القانون البريطاني، فكان رد أبناء ردفان بأنّهم لم يسلموا أسلحتهم لبريطانيا، وأنّهم عازمون على مواجهة السلطات البريطانية، في حالة تطبيق هذا القانون عليهم وقد سبق وأن ذكرنا آنفاً بأنّ تشكيل القبائل قد أعلن في بيان 5 يونيو (1963م) عزمه على تفجير الثورة المسلحة ضد المستعمر البريطاني.

عند خروج مجموعة الثائر لبوزة من صنعاء كانت طريق عودتهم (صنعاء – إب – قعطبة – الضالع – حالمين – ردفان) وأثناء مرورهم بمدينة إب التقى لبوزة المقدم أحمد بن أحمد الكبسي قائد اللواء، الذي كانت تربطه بـ "لبوزة" عَلاقات وثيقة جمعتهم فيها أعمالهم القتالية في جبهة المحابشة، فطلب الكبسي من لبوزة دراسة الأجواء في ردفان للقيام بالثورة مؤكداً استعداده لدعم تفجير الثورة، بعد أن يتم الإعداد لها وتنظيم الجماهير في ردفان، حتى تصبح الظروف مهيأة من الجوانب كافة، كما شرح له بأنّ الأوضاع في الشمال لا زالت غير مستقرة، واقترح الكبسي على لبوزة أن نتيجة لعدم وجود السلاح في ردفان، بإمكانه تجهيز مجاميع جديدة للمشاركة في الدفاع عن ثورة سبتمبر من جهة وتدريبها وتسليحها وإعادتها إلى ردفان كقوة مدربة على القتال.

عادت المجموعة إلى ردفان نهاية شهر أغسطس 1963م فاستقبلتها الجماهير في كل المناطق التي كانت تمر فيها.

ومن أجل إخضاع هذه المجموعة وجهت السلطات البريطانية، بعدم عودتهم بأيام إنذارات شفهية تطلب منهم تسليم أنفسهم مع أسلحتهم ودفع غرامة مالية تقدر بخمسمائة شلن (درهم) على كل فرد، مع وضع ضمانات بعدم عودتهم إلى الشمال مرةً أخرى، إلا أنّ إنذاراتها لم تلقَ استجابة.

لهذا وجه الضابط السياسي البريطاني في الحبيلين (ميلن) خطاباً كتابياً، باسمه وباسم نائب المشيخة في ردفان محمود حسن علي لخرم إلى راجح بن غالب لبوزة ورفاقه جاء فيه :

إلى حضرة الشيخ راجح غالب لبوزة ورفاقه العائدين من الجمهورية العربية اليمنية

السلام عليكم

وبعد : لقد تلقينا نبأ وصولكم من الجمهورية العربية اليمنية إلى وطنكم الجنوب العربي بين أهلكم في ردفان وأنتم تحملون الأسلحة والقنابل وعليه فإنّه يتوجب عليكم الحضور إلى عاصمة ردفان (الحبيلين) ومقابلة الضابط البريطاني، المسؤول السياسي البريطاني والنائب محمود حسن علي للتفاهم معكم وبحوزتكم الأسلحة والقنابل مع خمسمائة شلن (درهم) ضمانة بعدم عودتكم إلى اليمن، وأنّ حكومتكم حكومة اتحاد الجنوب العربي سوف تضمن بقاءكم، ما لم فإنّكم سوف تنالون العقاب الشديد من حكومة بريطانيا وحكومتكم حكومة اتحاد الجنوب العربي.

والسلام عليكم
المستر ميلن
إلى حضرت الضابط السياسي البريطاني المرابط في الحبيلين
النائب محمد حسن علي
نائب مشيخة القطيبي
16 / 9 / 1963م

بعد استلام لبوزة للإنذار البريطاني دعا رفاقه والمواطنين إلى اجتماع في قرية تتوسط قرى ردفان وأطلعهم على محتوى الإنذار وطلب منهم رأيهم في الرد على بريطانيا، فكان رد الجميع بعدم الاستسلام. وتمّ تشكيل لجنة من أربعة أشخاص لكتابة الرد على بريطانيا. ولأنّ لبوزة لم يكن يجيد القراءة والكتابة فقد كتب الرد أكثر من أربع مرات من قبل شخص آخر وجاء فيها :

إلى حضرة الضابط السياسي البريطاني المرابط في الحبيلين والنائب محمود حسن علي نائب مشيخة القطيبي :

لقد استلمنا رسالتكم الموجهة إلينا بخصوص عودتنا من الجمهورية العربية اليمنية التي تضمنت تسليم أسلحتنا وكل ما بحوزتنا من قنابل وغرامة خمسمائة شلن وضمانة بعدم عودتنا إلى اليمن وتسليم ذلك إلى حكومتنا حكومة الاتحاد.

نحن نعتبر حكومتنا هي الجمهورية العربية اليمنية وليس حكومة الاتحاد ونحن غير مستعدين لكل ما في رسالتكم ونعتبر حدودنا من الجبهة وما فوق، وأي تحرك لكم من تجاوز حدودنا فنحن مستعدون لمواجهتكم بكل إمكاناتنا ولا تلوموا إلا أنفسكم.

والسلام ختام
الشيخ راجح بن غالب لبوزة
عن مجموعة العائدين إلى ردفان
من الجمهورية العربية اليمنية
28 / 9 / 1963م

وقبل أن يُغلق المظروف الذي وُضع فيه الرد أخرج لبوزة طلقة رصاص (عيلمان) من حزامه ووضعها داخل المظروف فكان ذلك تحدياً فسره كل طرف حسب فهمه وأهدافه.

لم تتبع السلطات البريطانية الرد المباشر على رد الثوار، ولكنها استخدمت الأساليب الاستخبارية، وفي يوم 13 أكتوبر 1963م، خرجت دورية استطلاعية بريطانية من الحبيلين وقامت باختطاف أحد رفاق لبوزة من إحدى المزارع، فتم إبلاغ لبوزة بالواقعة فتحرك من منزله الذي كان يبعد عن الحبيلين حوالي 25 كم، الساعة الثالثة عصراً والتحقت به المجاميع أثناء مروره في القرى المؤدية إلى الحبيلين.

وعند وصوله إلى جبل البدوي الذي يبعد عن الحبيلين حوالي خمسة كيلو مترات، الساعة الثامنة مساءً، بغرض التحضير للهجوم على مركز القيادة البريطانية، في تلك اللحظة وصله بلاغ أنّ القوات البريطانية سوف تتقدم في اليوم التالي إلى وادي (المصراح) الواقع أسفل الجبل فقرر أن تكون المواجهة في الوادي.

القوات البريطانية تمّ تحريكها من الضالع مساء ذلك اليوم ووصلت الحبيلين في منتصف الليل، وفي الساعة الثامنة صباحاً وصلت القوات البريطانية إلى وادي (المصراح) بقوام كتيبة معززة بسرية دبابات صلاح الدين وبطارية مدفعية، وفي تلك اللحظة كان لبوزة قد وزع المقاتلين الذين وصل عددهم حوالي 70 مقاتلاً إلى أربع مجموعات، بالتتالي، منها مجموعتان في عمق الوادي ومجموعتان في باطن الجبل، فدارت معركة ابتداءً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر، وفي أثناء سير المعركة كانت القوات البريطانية قد حصلت على معلومات عن الموقع الذي يتواجد فيه لبوزة فعمدت إلى قصفه بشكل مركز بواسطة المدفعية الثقيلة، وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً أصيب لبوزة بشظية اخترقت جسده وتوفي على إثرها مباشرة.

صحيح أنّ يوم 14 أكتوبر 1963م لم يكن يوماً قد حدد مسبقاً بأنّه يوم الثورة، لكن تفجير الثورة كان قد تم الاتفاق عليه، وهذا ما أكده المناضل الراحل ناصر علوي السقاف، الذي كان حينها نائب قحطان محمد الشعبي بقوله "عاد راجح بن غالب لبوزة من الجبهة" جبهات الدفاع عن ثورة 26 سبتمبر ومعه 100 مقاتل، وقد سمع بقانون حكومة الاتحاد، وبعد التشاور مع القيادة والحكومة من شماليين وجنوبيين أعلن أنّه سيعود وسيقاوم إذا تطلب الأمر ذلك.. أخذنا وعد لبوزة بعين الاعتبار، المهم عاد الرجال إلى ردفان وطالبوهم بتسليم السلاح فرفضوا فنشب القتال.

في اليوم الثاني لاستشهاد المناضل لبوزة أي في 15 أكتوبر 1963م قام المناضل صالح علي الغزالي بتحرير رسالة إلى المقدم أحمد الكبسي قائد لواء إب حملها إليه الأخ صالح أحمد حسين البكري أبلغه فيها نبأ استشهاد راجح بن غالب لبوزة وما تعرضت له قبائل ردفان من اعتداء بريطاني غاشم وطلب منه إبلاغ قحطان الشعبي وقيادة الجمهورية في صنعاء بذلك.

بعد مرور ثلاثة أيام من استشهاد لبوزة أي في يوم 17 أكتوبر 1963م أصدرت وزارة الإرشاد القومي والإعلام في حكومة اتحاد الجنوب العربي بياناً أذيع من إذاعة عدن بأنّ فرقة مؤلفة من الجيش والحرس الاتحادي تعرضت لنيران فريقين من رجال العصابات كانوا يطلقون النار من مراكز تقع في الجانب الجبلي ويتألف الفريقان من ثمانية وثلاثين رجلاً على التوالي وكان هؤلاء بقيادة قائد رجل العصابات الرجعي المفسد من جبل ردفان راجح غالب لبوزة الذي عاد مؤخراً من اليمن، يحمل أسلحة وقنابل يدوية وألغاما يحاول إشاعة الإرهاب في المنطقة، ولم يصمد أتباع اللص لبوزة أمام القوات الاتحادية المدربة تدريباً عالياً، التي أرغمتهم على الفرار رغم تحصينات رجال العصابات في مراكزهم وقد خسر رجال العصابات اثنين منهم، كان أحدهما راجح لبوزة نفسه، بينما أصيب أربعة آخرون ولم تُصب القوات الاتحادية بأي خسائر.

كانت بريطانيا تعتبر من يخرج عن طاعتها إرهابيا، لهذا نجد كل بياناتها التي صدرت بمناسبات عدة وخاصة في عمليات قتالية وقعت بين قواتها والثوار، تصف المقاتل اليمني بأبشع الصفات بغرض تشويه الحقائق أمام الرأي العام المحلي، وفي هذا البيان ما يدل على ذلك، ليس فقط في تشويه المناضلين من أبناء ردفان وقائدهم راجح غالب لبوزة، وإنّما في ذكر عدد الضحايا من الطرفين، ففي هذا اليوم قالت بأن الثوار خسروا اثنين من بينهما راجح لبوزة نفسه، والحقيقة أنّه استشهد من الثوار لبوزة فقط، وقالت في بيانها إنّه أصيب أربعة منهم شخص واحد بجراح وهو سعيد العنبوب، الذي كان يُقاتل إلى جانب لبوزة في موقع واحد، كما أنّها لم تعترف بخسائرها، لكن شهود عيان من أبناء المنطقة شاهدوا بأم أعينهم بعد انتهاء المعركة، في الساعة الثانية بعد ظهر يوم 14 أكتوبر 1963م، الدماء النازفة في المواقع التي كانت تتمركز بها القوات البريطانية.

بعد مرور ستة أيام على إذاعة البيان البريطاني، من إذاعة عدن ومرور تسعة أيام على استشهاد الثائر راجح غالب لبوزة، أصدرت قيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل في 23 / 10 / 1963م بياناً أعلنت فيه استشهاد لبوزة مؤكدة عزمها على مواصلة مسيرة الكفاح المسلح، التي بدأها لبوزة ورفاقه، وتوعدت القوات البريطانية بزيادة مسيرة القتال حتى تحرير الوطن المحتل، واعتبرت لبوزة قائداً من قادتها المتفردين بالشجاعة والرجولة والقدرة القيادية.. وقد عملت الجبهة القومية على توزيع بيانها على وسائل الإعلام العربية وفي مقدمتها إذاعة صنعاء التي أذاعت البيان نصاً في تاريخ 26 / 10 / 1963م.

وهنا يبقى التساؤل : لِمَ تمّ إعلان الثورة من ردفان دون غيرها من المناطق؟ في اعتقادنا أنّ ذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها :

1 – التاريخ النضالي الناصع لقبائل ردفان : القطيبي، الداعري، العبدلي، البكري، المحلاتي، الأصفهي، الذيباني، أهل الشيخ المزاحمي ضد المستعمر، منذ نهاية القرن التاسع عشر، فكان تبني بدء الثورة من منطقتهم شرفاً كبيراً لتاريخهم المجيد وحافزاً جديداً لمواصلة نضالهم ضد المستعمر.

2 – موقع ردفان الجغرافي وتوسطه بين قبائل إمارة الضالع وسلطنات يافع وأبين والحواشب ولحج يمكنه من الحصول على الدعم من عدة اتجاهات.

3 – موقع ردفان الجغرافي ليس بعيداً من محمية عدن مما يجعل تأثيره مزدوجاً على المناطق المحاذية له ومحمية عدن نفسها وإمكانية التأثير على الإمدادات العسكرية البريطانية إلى كل من الضالع ويافع وكرش والعند.

4 – منطقة ردفان هي عبارة عن تضاريس جبلية شاهقة يصعب على الجيش البريطاني الوصول إليها، حتى سيراً على الأقدام، لكنها تسهل للمناضلين الوطنيين القيام بالأعمال القتالية والانتفاضات الثورية ضد المستعمر.

5 – المعركة المسلحة التي حدثت في ردفان في يوم 14 أكتوبر 1963م قامت بها أشرس وأكبر قبيلة في ردفان هي قبيلة أهل قطيب المعروفة تاريخياً بنضال أبنائها ضد الظلم الاستعمار.

6 – شخصية الشهيد راجح بن غالب لبوزة المعروفة بدورها النضالي ضد المستعمر منذ الأربعينيات من القرن العشرين، فرضت نفسها وأعطت للحدث زخماً استثنائياً.

7 – اقتناع كل الشخصيات القيادية المشهورة في الجنوب المحتل حينها بأهمية هذا الحدث الذي استشهد فيه لبوزة بأنّه شهيد يستحق هذا اليوم إعلان الثورة فيه.

8 – تمّ الإبلاغ وبشكل رسمي عن استشهاد لبوزة إلى قائد لواء إب وقتها المقدم أحمد الكبسي، الذي كان يعرف من هو لبوزة وتربطه به صداقة كبيرة، لهذا الخبر، مباشرة إلى رئيس مصلحة الجنوب المناضل قحطان محمد الشعبي وقيادتي الجبهة القومية الثورة السبتمبرية في صنعاء والقيادة العربية المشتركة.

9 – لم تكن هناك شخصيات قيادية في قيادة الجبهة القومية المتواجدة في الشمال من أبناء ردفان مما جعلهم يغتنمون تلك الفرصة المحايدة، لأن يكون يوم الثورة هو استشهاد راجح بن غالب لبوزة في ردفان.

10 – الأعمال التخريبية والعسكرية، التي كانت تقوم بها القيادات العسكرية، التي كانت تقوم بها القيادات العسكرية البريطانية ضد الثورة الوليدة في صنعاء، ساهمت بأن قيادة الثورة استغلت نبأ استشهاد لبوزة لإعلان قيام الثورة في الجنوب اليمني المحتل، كعمل وطني مشروع ضد المستعمر الأجنبي.

11 – كانت طلائع أبناء الجنوب، المدافعة عن ثورة سبتمبر، قد اتفقت، فيما بينها، أثناء عقد اجتماع تأسيس جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل في 24 فبراير 1963م، وما تلته من اجتماعات ونشاطات وطنية، على البدء بالتمهيد بإعداد الجماهير في الجنوب وتهيئة الظروف لإعلان الثورة، عما قريب فاستغلت الحدث.

12 – قبل عودة الثوار إلى ردفان صدر بيان تاريخي مهم في 5 / 6 / 1963م وتمّ توزيعه في صنعاء باسم قطاعي القبائل والجيش، تضمن تصميم قطاع القبائل على الدخول في المعركة في جبهة موحدة مع كل الطلائع والقوى الوطنية المؤمنة بالتحرر الكامل من المستعمر ورفض أسلوب المساومة وأنصاف الحلول، وهذا ما يدل على النية المسبقة لتفجير الثورة.

13 – من بين الموقعين على بيان 5 يونيو 1963م الذي تبنى رفع شعار الجبهة القومية بين القوى المناضلة وطالب بتحقيقه واعتبرها طريق الشعب لتوحيد صفوفه وأهدافه، ووثيقة أبناء الجنوب المقدمة إلى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، ثلاث شخصيات قيادية ووطنية مناضلة من ردفان، هم : راجح بن غالب لبوزة وعبدالحميد بن ناجي المحلاتي وسيف مقبل لخرم يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنّهم عادوا وهم رافعو شعار الجبهة القومية لـ "التحرر من الاستعمار" واستعدادهم المسبق لتفجير الثورة فاستغل هذا الحدث لإعلان قيام الثورة، لأنّ جميع العائدين والقيادات الموجودة في صنعاء يعرفون من هو لبوزة ودوره القتالي في مقاومة المستعمر والدفاع عن ثورة 26 سبتمبر 1962م.

14 – وجود توجه واضح لدى القيادة العربية المصرية ممثلة بالزعيم العربي جمال عبدالناصر في إشعال النضال العربي القومي ضد المستعمر البريطاني في الجنوب المحتل.

الخلاصة :

لقد حرصنا على إعطاء لمحة موجزة عن ليلة ثورة 14 أكتوبر والمقدمات التي هيأت لانطلاقتها من أعالي جبال ردفان مبينين أهم المفاصل الرئيسية لهذه الثورة، لكننا أحجمنا عن ذكر التفاصيل التي شهدها الجنوب اليمني المحتل بعد 1963م، لأنّه من الصعب على المرء أن يسرد تاريخ ثورة عملاقة مثل ثورة 14 أكتوبر في مجموعة ورق مقدمة إلى ندوة علمية.

فثورة 14 أكتوبر لها مسيرة طويلة من الكفاح المسلح استمرت أربع سنوات، اشتركت فيها عدة قوى وطنية وسياسية، وجرت وقائعها القتالية على أكثر من عشر جبهات عسكرية قدمت فيه قوافل من الشهداء الأبرار.

إنّ تاريخ ثورة 14 أكتوبر، برغم ما كُتب عنه من مؤلفات لا زال بحاجة إلى المتابعة والتدوين وخاصة الجانب العسكري الذي أغفل بشكل شبه كامل.

ومع ذلك فإنّ الخوف ليس في عدم تدوين هذا التاريخ النضالي لشعبنا اليمني ضد المستعمر البريطاني وإنّما الخوف يكمن في عدم قراءة هذا التاريخ من قبل الأجيال الجديدة.. فإذا كنا لا نقرأ ما كتبه أبناء جلدتنا كيف لنا أن نقرأ ما كتبه الآخرون ونستفيد منه؟.

والله ولي التوفيق

الإعداد لتفجير ثورة 14 أكتوبر

علي احمد السلامي

في يوم 19 يناير 1839م احتلت بريطانيا عدن.. ثم امتد نفوذها حتى شمل كل مناطق الجنوب اليمني.. ومنذ ذلك الوقت والشعب في الجنوب يقاوم هذا الاحتلال وكانت المقاومة الأولى في نوفمبر 1839م. حين اتفقت القبائل العبدلية والفضلية واخذت تعد نفسها للهجوم على الانجليز في عدن.. وفعلاً تقدم نحو المدينة حوالي أربعة آلاف مقاتل وبدأوا في مهاجمة المراكز البريطانية .. ولكنهم تعرضوا لنيران المدفعية البريطانية، واضطروا على أثرها إلى التراجع بعد ان قتل منهم مائتان وجرح ثمانية وثمانون.. وتلتها بعد ذلك محاولات كثيرة على مر السنين.. أورد هنا بعضها كأمثلة:

أولا: حركة الوحدة الحضرمية، التي دعت إلى توحيد حضرموت وإصلاح أوضاعها.. وقد قاد هذه الحركة شيخان عبدالله الحبشي ومحضار عمر الكاف.. وطبعاً لم تنجح.

ثانياً: حركة العوالق، التي كانت تدعو إلى الإصلاح الإداري وإحلال الكادر الوطني بدلاً عن الكادر الأجنبي وكان يقودها السيد علي بن محمد الجفري.. وطبعاً لم تنجح.

ثالثاً: حركة سلطان لحج.. السلطان علي عبدالكريم فضل .. التي قامت ضد التدخل البريطاني في شؤون السلطنة اللحجية واعترضت على معاهدات الاستشارة التي كانت تفرضها بريطانيا على المحميات آنذاك.

رابعاً: حركة الربيزي المسلحة في العوالق وحركة الدماني المسلحة في أرض العواذل "محافظة أبين حالياً" وحركة السلطان محمد بن عيدروس العفيفي المسلحة في يافع /بني قاصد الذي رفض الوجود الاستعماري في بلاده وظل يحارب فترة طويلة من الزمن ولم يخضع ولم يستسلم.

ان موقع عدن الاستراتيجي جعلها محطة لأطماع المستعمرين والمحتلين عبر مختلف العصور.. وقد قال الحاكم البريطاني في بومباي في الهند، في رسالة وجهها إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية بشأن عدن في 27 فبراير من عام 1838م.. "إن عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن.. فهي تصلح كمخزن للفحم طيلة فصول السنة ويمكن ان تكون ملتقى عاماً للسفن المستخدمة طريق البحر الأحمر وقاعدة عسكرية قوية بواسطتها يمكننا ان نحمي ونستفيد من تجارة الخليج العربي والبحر الأحمر والساحل المصري المحاذي الغني بمنتوجاته. وعدن كجبل طارق متى ما أصبحت في أيدينا ستكون صعبة المنال من البر والبحر وانني انظر إلى الموضوع بشمول وعمق أكثر. هكذا يقول، هناك دولتان تتآمران علينا، (يعني على الانجليز) تودان القضاء على نفوذنا في الشرق.. الأولى روسيا القيصرية تتجه نحونا من خلال إيران، والثانية فرنسا وهي آتية من خلال مصر وحين نتصدى لهذه التهديدات سيتحتم على بريطانيا ان تعد لنفسها مراكز دفاعية خارج الحدود".

ولأهمية عدن الاستراتيجية الدولية أورد هنا توضيحاً لما قاله احد المؤرخين الانجليز حول استيلاء بريطانيا على عدن .. قال: "من غير المحتمل ان يكون "بالمرستون" وقد أتخذ قرار الاستيلاء على عدن لمجرد الحاجة إلى محطة الفحم".

ان القيم التجارية والحربية متشابكة فيما بينها ومن الصعب الفصل بين احتلال عدن وبين سياسات الهيمنة التجارية، صحيح ان عدن كانت محطة مهمة لتموين السفن بالوقود ونقطة تجمع للشرق الأوسط، فهي بذلك تستمد أهميتها العظمى من موقعها الجغرافي كقاعدة للعمليات البحرية.. ان تجارة بريطانيا الخارجية في حاجة إلى خط مواصلات مضمونة.. من خلال اعتمادها على وجود قواعد ساحلية يحسن اختيارها ويقوم بحراستها الأسطول الملكي البريطاني الكبير.. ان عدن تتبوأ موقعاً حيوياً على طريق البحر المؤدي إلى الهند وقد أرادتها بريطانيا، بسبب صلاحيتها، كمحطة وكقاعدة عسكرية ولكن بصورة رئيسية من أجل منع أية قوة أخرى من السيطرة على منطقة إستراتيجية حيوية. "انتهت الرسالة".

لهذه الأسباب كلها احتلت بريطانيا عدن وكانت المقاومة الوطنية حينها عنيفة وشرسة كما اعترف بذلك الكابتن "هنس" البريطاني .. استشهد على اثرها 139 شهيداً وجرح الكثير وظل الشعب يقاوم الوجود البريطاني منذ ذلك التاريخ وحتى يوم الاستقلال في الثلاثين من نوفمبر عام 1967م.

إن من أهم الظروف الموضوعية التي مهدت ولعبت دوراً كبيراً في خلق الوعي الوطني والقومي وأيقظت الشعور لدى الجماهير بالظلم من حكم الاستعمار، كان قيام ثورة 23 يوليو عام 1952م .. ثورة مصر بقيادة الرئيس جمال عبدالناصر.. لقد فجرت الوعي القومي والوطني في كل أرجاء الوطن العربي ومنها اليمن.. وكانت عدن مركزاً للإشعاع الفكري والوعي الوطني اليمني والقومي لكل أرض اليمن.. وبدأت تنشأ الأحزاب السياسية والهيئات الوطنية والأندية الثقافية والرياضية والمنتديات الفكرية ثم النقابات العمالية وأخيراً المؤتمر العمالي في عام 1956م.

وكان قيام اتحاد الجنوب العربي في عام 1959م، الذي كونه وأنشأه الاستعمار البريطاني، كان تحدياً كبيراً لإرادة الجماهير اليمنية، التي كانت ترى فيها مخططاً انفصالياً لليمن الواحد.. للوحدة اليمنية... ولذلك عارضته وحاربته ورفضته..

وجاءت ثورة 26 سبتمبر 1962م، التي غيرت مجرى النضال ضد الاستعمار في الجنوب بالدرجة الأولى ارتباطها بثورة 23 يوليو 1952م، ثورة مصر جمال عبدالناصر.

إن ثورة 26 سبتمبر 1962م، خلقت في عدن وفي كل مناطق الجنوب ظرفاً هيأ ومهد واوجد مناخاً متازاً لقيام ثورة 14 أكتوبر المجيدة، ولذلك هب الشعب كله في مقاومة الاحتلال البريطاني بدعم وتأييد من ثوار سبتمبر العظيم.

إن الشعور الوطني والحماس الجماهيري الملتهب الذي دب في نفوس المواطنين في كل الجنوب بعد قيام ثورة سبتمبر لا يمكن ان يعطي حقه في عنفوانه وتأججه وصدق المشاعر والحماس المنقطع النظير... ان المؤرخ لهذه الفترة التاريخية من تاريخ اليمن لا يستطيع ان يسجل بكل دقة متناهية موقف الجماهير أثناء وبعد قيام ثورة سبتمبر العظيمة ذلك الموقف الذي يتميز بالسعادة الفائقة والحب الشديد لثورة وثوار 26 سبتمبر المجيدة.

هذه العوامل التي ذكرتها آنفاً أفرزت في المجتمع حالة واسعة من النشاط السياسي، فقد بدأت تتشكل أحداث سياسية ونقابات عمالية، حزب رابطة أبناء الجنوب الذي كان يدعو لقيام دولة في الجنوب.. وحزب الشعب الاشتراكي والحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وحزب الأحرار الديمقراطي وحزب المؤتمر الشعبي وغيرها من الأحزاب التي كانت تتخذ من عدن مركزاً لنشاطها، كما أفرزت أيضاً حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الوطنية والاتحاد الشعبي الديمقراطي، الذي اتخذ من الاشتراكية العلمية أساساً لمبادئه ومفاهيمه الفكرية وأفرزت أيضاً المؤتمر العمالي الذي كان يضم كل نقابات عدن و كان يقود الحركة النقابية كلها.

وأود هنا أن أعطي صورة موجزة عن هذه الأحزاب التي أنشئت في عدن بعد عام 1952م، او قبله بقليل.

أولاً: حزب المؤتمر الشعبي، الذي تأسس في عام 1954م برئاسة علي محمد لقمان وكان يدعو إلى قيام دولة عدنية مستقلة تنضم إلى دول الكومنولث.

ثانياً: الحزب الوطني الاتحادي: تأسس في عام 1954م، برئاسة حسن علي بيومي وكان يدعو إلى استقلال عدن وضمها إلى بقية مناطق الجنوب لتشكيل اتحاداً رسمياً.

ثالثاً: رابطة أبناء الجنوب العربي التي تأسست في عام 1951م، والتي كانت تدعو إلى قيام دولة في الجنوب.. وقد تأسست الرابطة برئاسة السيد محمد علي الجفري وأمينها العام السيد شيخان عبدالله الحبشي.

رابعاً: حزب الشعب الاشتراكي، تأسس في في يوليو سنة 1962م، برئاسة عبدالله عبدالمجيد الاصنج ونائبه محمد سالم علي عبده وكان يرفع شعار حزب البعث العربي الاشتراكي.. وحدة.. حرية.. اشتراكية.. وكان يدعو إلى تحرير اليمن من الاستعمار والرجعية ووحدته على أساس ديمقراطي اشتراكي وكان يطرح حق تقرير المصير للشعب في الجنوب للتعبير عن رغبته في الوحدة مع الشمال.

وأود الآن أن أضع بين أيديكم الحالة السياسية والعلاقة بين الاستعمار البريطاني والمحميات الغربية والمحميات الشرقية، التي كان يعيشها جنوب الوطن آنذاك.

أولاً: بالنسبة لمدينة عدن.. فقد كانت مستعمرة بريطانية مارست بريطانيا فيها أسلوب طريقة الحكم المباشر.

ثانياً: بالنسبة للسلطات والإمارات والمشيخات.. فقد فرضت بريطانيا الحماية بمعاهدات مع السلاطين وقد كانت هذه المعاهدات التي وقعها حكام الجنوب معاهدات أبدية وتقيد الحكام في حريتهم في إدارة شؤون بلادهم وتفيد هذه المعاهدات بان السلطان لا يحق له ان يتصل بأية دولة أجنبية ولا يراسل أو يتفق مع أية حكومة أخرى دون الموافقة من السلطة البريطانية في عدن ولا يحق للسلطان أو الأمير أو الشيخ ان يرهن أو يؤجر أو يبيع أو يهدي أية قطعة أرض من أرضه لأية دولة أخرى إلا بعد موافقة المندوب السامي البريطاني، ويتعهد السلطان بأن يوقع هذه المعاهدة بالأصالة عن نفسه وعن ورثته وحلفائه.

ثالثاً: إن هذه المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام الجنوب لا تدخل في إطار الحماية الاختيارية التي تستند إلى اتفاقية بين دولتين من أجل الدفاع عن الدولة المحمية ورعاية مصالحها على الصعيد الدولي بل تدخل في إطار الحماية الاستعمارية التي تفرض بالقوة على أية دولة أو قبيلة أو ما شابه ذلك.

إن بريطانيا فضلت أسلوب الحماية على طريقة الضم المباشر، التي تثير روح المقاومة لدى المواطنين ولدى زعماء البلاد، ولان الضم يكلف كثيراً لانه يتطلب جهازاً إدارياً جديداً بينما أسلوب الحماية يبقى على الأجهزة الإدارية المحلية ويستفيد من تعاونها ويبقي على تخلفها.

هذه صورة موجزة عن الوضع الذي كان سائداً في الجنوب وأريد هنا ان أضعكم في صورة موجزة أيضاً عن موقف الحكم الإمامي في شمال الوطن .. وهو كالتالي:

أولاً: إن بريطانيا كانت مهتمة جداً بفرض معاهدات الحماية على كل مناطق ودويلات الجنوب وذلك خوفاً من المطالبات التاريخية للإمام في الشمال بالمناطق الجنوبية.

ثانياً: اتفقت بريطانيا والدولة العثمانية على تخطيط الحدود بين "ولاية اليمن" وبين المقاطعات التسع وهي التسمية التي كانت تعرف بها مناطق اليمن الجنوبي.. وقد وقع الطرفان على المعاهدة عام 1914م.

ثالثاً: رفض الإمام بعد الحرب العالمية الأولى معاهدة 1914م، هذه التي تمت بين بريطانيا والدولة العثمانية وبدورها فان بريطانيا أيضاً رفضت وجهة نظر الإمام ورفضه للمعاهدة.

رابعاً: حاولت بريطانيا التفاهم مع الإمام حول الحدود في محاولتين في عام 1919م وفي عام 1920م لكن الإمام رفض وأصر على حقوقه كاملة في الجنوب.

خامساً: استخدمت بريطانيا القوة ضد الإمام في الشمال، عندما فشلت كل المساعي وذلك في عام 1927م وعام 1928م حيث استخدمت (بريطانيا) في هذا الصراع الطائرات الحربية.. واستخدمت النعرات الطائفية بين الشوافع والزيود.

سادساً: بعد هذه الحرب نجحت بريطانيا في فبراير سنة 1934م في توقيع معاهدة مع الإمام تم على اثرها استقرار الوضع الحدودي والأمني بين الشمال والجنوب.

وأريد هنا أن أبرز أهم النقاط الواردة في المعاهدة وهي:

1/ اعتراف بريطانيا باستقلال إمام اليمن استقلالاً تاماً.

2/ جاء نص المادة الثالثة وهي أبرز مواد المعاهدة (معاهدة 1934م) كما يلي:

(يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة، بما يرضي الفريقين المتعاهدين الساميين عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون إحداث أية منازعة أو مخالفة. وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاهدان الساميان يقبلان ان تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ويتعهد الفريقان الساميان بان يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل ان تصدر من قواتهما في الحدود المذكورة أية مشكلة وأي تدخل من أتباعهما أو جانبهما في تلك الحدود في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة.

- مدة هذه المعاهدة أربعون سنة (40 عاماً)
- عدم المساس بالوجود البريطاني في اليمن الجنوبي المحتل.
- مناطق الجنوب المتنازع عليها تبقى تحت نفوذ بريطانيا طوال هذه المدة وحتى يعقد بشأنها حل مرضٍ.

سابعاً: استمرت العلاقات بين الإمام يحيى وبريطانيا بعد معاهدة 1934م تحمل نفس الطابع وهو دعم مكاسب بريطانيا في الجنوب واستمرار تراجع الإمام.

ثامناً: في عام 1951م وقع الإمام احمد وبريطانيا على اتفاقية تضمنت قيام لجنة حدود مشتركة لدراسة وضع المناطق المتنازع عليها.. ويبقى الوضع الراهن على ما هو عليه إلى أن تنتهي اللجنة من أعمالها.

تاسعاً: بقيت الحدود كما هي.. تعالج في إطار نظرة الاحتلال التاريخية من جانب الإمام .. والإصرار على الاحتفاء بالمستعمرة والمحمية من جانب بريطانيا.

عاشراً: إن الإمام يحيى قد اقر بوجود الاستعمار من خلال توقيعه على معاهدة 1934م وجاء بعده ابنه الإمام احمد الذي رسخ أقدام بريطانيا باستمرار تجميد الأوضاع لصالح بريطانيا.. وبذلك يكون قد ضيع قضية شمالاً وجنوباً.. هكذا كانت الأوضاع في اليمن شماله وجنوبه إلى أن قامت ثورة 26 سبتمبر 1962م وبعدها ثورة 14 أكتوبر 1963م.

إن الأحزاب التي تشكلت في عدن من أجل الحصول على الاستقلال من بريطانيا استقلال كل الجنوب.. لم تكن قادرة على ذلك لان نشاطها كان محصوراً في مدينة عدن فقط.. باستثناء حركة القوميين العرب، التي امتد نشاطها وغطى كل مناطق الجنوب من عدن وحتى المهرة.

وأريد هنا أن أسجل عن تنظيم حركة القوميين العرب الحقائق التالية:

أولاً: تكون فرع حركة القوميين العرب في اليمن في شهر أكتوبر من عام 1959م.. من الإخوة القياديين التالية أسماؤهم:

1) فيصل عبداللطيف الشعبي
2) علي احمد ناصر السلامي
3) سيف احمد صالح الضالعي
4) طه احمد مقبل
5) سلطان احمد عمر العبسي

هذه هي قيادة حركة القوميين العرب لكل أرض اليمن شمالاً وجنوباً وكان الأخ سلطان احمد عمر مكلفاً بقيادة تنظيم الحركة في شمال الوطن.

ثانياً: إن تنظيم حركة القوميين العرب في اليمن كان يؤمن بان تحرير الجنوب من الاستعمار لابد ان يتم بالكفاح المسلح وكان يعد لهذه المرحلة إعداداً جيداً من رجال وعتاد.

ثالثاً: إن الحركة كانت ترى ان يتحرر الشمال من النظام الإمامي الكهنوتي المستبد أولاً قبل بدء الكفاح المسلح في الجنوب.. وعلى هذه الاستراتيجية النضالية خططت الحركة، وكان للحركة في شمال الوطن اتصالاتها وخلاياها وعلاقتها الواسعة بين العمال والمثقفين والضباط الأحرار والتجار والطلاب وغيرهم.

رابعاً: استطاعت الحركة ان تنشئ وتشكل خلاياها التنظيمية بصورة سرية ودقيقة في عدن وفي كل مناطق الجنوب .. مروراً بحضرموت وحتى المهرة وذلك منذ عام 1959م.

خامساً: عضو حركة القوميين العرب كان يختار اختياراً جيداً وبدقة متناهية ويبنى فكرياً ويوجد داخل خلية من خمسة أفراد أو ثلاثة في بعض الأحيان حسب ظروف المنطقة .. وتجتمع الخلايا أسبوعياً.. وعضو الحركة يحاسب حتى على سلوكه الشخصي فهو يجب ان يكون قدوة في سلوكه وأخلاقه وثقافته ووعيه.. وهو يخضع أسبوعياً للنقد والنقد الذاتي ويتربى على شعار (نفذ ثم ناقش).. وعلى هذه الصورة بني تنظيم حركة القوميين العرب في الجنوب من عام 1959م وحتى يونيو 1964م يوم انطلاقة الثورة بشكل منظم ومستمر، نشاط وعمل دائب تحت الأرض وبسرية متناهية في المدن والقرى والوديان والجبال وفي كل الأرياف.. وأخيراً في صفوف ضباط وجنود جيش الاتحاد.

سادساً: أعلن قيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل من تنظيمات مختلفة كانت عناصر الحركة قيادتها الحقيقية.

سابعاً: استطاعت الجبهة القومية ان تعلن وتقود الكفاح المسلح ضد الاستعمار لعاملين رئيسيين اثنين:

1) علاقة الأمانة العامة لحركة القوميين العرب في بيروت بالرئيس جمال عبدالناصر والتي كانت تعقد لقاءات منتظمة مع الرئيس جمال في مصر.. وقد طرحت على الرئيس جمال رغبة الجبهة القومية في الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب ووافق الرئيس جمال وأمر فوراً بالدعم والتأييد (الأمانة العامة كانت مكونة من الإخوة جورج حبش وهاني الهندي ومحسن إبراهيم).

2) العامل الثاني هو تنظيم الحركة المتين والواسع في الجنوب والذي استمر بناؤه خمس سنوات تحت الأرض.. تلقى أعضاؤه فكراً قومياً ووطنياً واضحاً وتدريباً عسكرياً للعمل الفدائي.. منضبطاً كل الانضباط.. منفذاً لكل قرارات وأوامر قيادة الحركة وقيادة الجبهة القومية بكل دقة ومسؤولية .. وبدون تردد.

اتخذت الجبهة القومية من مدينة تعز مقراً لقيادتها وبالمقابل شكلت مصر جهازاً من الضباط المصريين لمساعدة قيادة الجبهة القومية في مهامها النضالية.. وكانت قيادة الجبهة القومية مكونة من التالية أسماؤهم:

1) فيصل عبداللطيف الشعبي
2) علي احمد السلامي
3) قحطان محمد الشعبي
4) طه احمد مقبل
5) سيف احمد صالح ضالعي
6) سالم زين محمد
7) جعفر علي عوض
8) عبدالباري قاسم
9) علي محمد سالم الشعبي
10) عبدالفتاح إسماعيل

وأود هنا أن أشير إلى التالي:

أولاً: كل أعضاء قيادة الجبهة القومية المذكورين آنفاً أصلاً من أعضاء حرمة القوميين العرب.

ثانياً: التنظيمات التي تشكلت منها الجبهة القومية كانت كلها مؤيدة ومناصرة لتنظيم الحركة وأغلب قيادتها من أعضاء الحركة.

ثالثاً: استمر الكفاح المسلح يتطور ويتعزز ويشتد وسيطر على كل أرض الجنوب .. وقلب كل المعايير والمقاييس لكل القوى الخارجة عن الكفاح المسلح وغير حساباتها.. واندفعت الجماهير مؤيدة ومناضلة.

رابعاً: تشكلت جبهات قتال في كل مناطق الجنوب بقيادات منظمة.

خامساً: كانت كل صرفيات جبهات القتال من مال وسلاح تدفع من قبل الجهاز المصري وكذا صرفيات ونفقات قيادة الجبهة أيضاً.

سادساً: أصبحت تعز والبيضاء وقعطبة وإب مراكز انطلاق وسنداً متيناً لثورة 14 أكتوبر وشكل تلاحماً ثورياً صلباً كانت نتيجته جلاء الاستعمار البريطاني من أرض الجنوب والاستقلال في يوم 30 نوفمبر 1967م.

سابعاً: بعد مرور حوالي عامين على الكفاح المسلح انفتح رجال الجبهة القومية على القوى الوطنية في الجنوب وتكونت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل من الجبهة القومية ومنظمة التحرير.. وذلك في 13 يناير 1966م حرصاً على الثورة الوطنية وتوحيد قوى النضال في وجه المستعمر.

ثامناً: في تاريخ 12 ديسمبر 1966م اجتمعت مجموعة من أعضاء الجبهة القومية في منطقة "خمر" في قعطبة وأعلنت انسحابها من جبهة التحرير.

تاسعاً: إن الاستعمار البريطاني قد انزعج من قيام جبهة التحرير واحتضانها وتوحيدها لكل القوى الوطنية في الجنوب تحت رعاية الرئيس جمال عبدالناصر وقيادة ثورة 26 سبتمبر.. وقد قال الرئيس جمال عبدالناصر: (إن المعركة الحالية والدائرة فعلاً الآن والموجبة لاهتمام العالم العربي كله لهي معركة الجنوب العربي والخليج العربي فهذه هي آخر معاقل السيطرة البريطانية في الشرق العربي). وقال: (إن قيام ثورة في اليمن طرح بشدة مسألة تحرير الجنوب والخليج ورفعها إلى أعلى في قائمة الأولويات العربية، فالانجليز الذين يركزون جهدهم الآن ضد الثورة اليمنية لا يفعلون ذلك بسبب اليمن ذاته ولكن بسبب رغبتهم في تسوية الأوضاع في الجنوب العربي والخليج في غيبة عن أي تواجد أو تأثير لبقية الأمة العربية). (كتاب الانفجار 1967م لمحمد حسنين هيكل صفحة 221).

وفي مقابلة مساعد وزير الخارجية الأمريكية مستر فليبس تالبوت للرئيس عبدالناصر أشار إلى تشجيع الجمهورية العربية المتحدة للثورة ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب العربي وقد رد عليه الرئيس جمال: بأن الحكومة البريطانية تتدخل ضد الثورة وترسل الأسلحة والأموال والمرتزقة إلى اليمن. (كتاب الانفجار 1967م لمحمد حسنين هيكل صفحة 169).

عاشراً: أن الاستعمار استغل الانقسامات في الصف الوطني في الجنوب وعمل على توسيع شقة الخلاف.

حادي عشر: في تاريخ 7 نوفمبر 1967م اعترف جيش الاتحاد بالجبهة القومية.. وبهذا الاعتراف هيأ استلام الجبهة القومية للسلطة والاستقلال في الثلاثين من نوفمبر 1967م.

ما قبل الثورة

أحمد الحبيشي

ارتبط توحيد الوطن وإعلان قيام الجمهورية اليمنية وتدشين التحول نحو الديمقراطية التعددية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، بتطور نوعي في منهج دراسة وتحليل تاريخ الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة، وخبرتها الكفاحية في مقاومة الاستبداد والاستعمار، وإخراج اليمن من نفق التخلف والتجزئة والعزلة والقهر، إلى رحاب الحرية والوحدة والتجدد الحضاري.

ولما كان النضال الوطني في سبيل تحقيق الوحدة اليمنية وبناء المجتمع الديمقراطي من أبرز الأهداف التي ناضلت من أجلها الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة، وأكدتها ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962م، وثورة 14 أكتوبر 1963م، فقد اكتسب الحديث عن واحدية الثورة اليمنية ضرورته الموضوعية بعد قيام الوحدة وتدشين التحول نحو الديمقراطية تجسيداً لحاجة الأجيال الجديدة اللاحقة، إلى صياغة وتأصيل وعيها الوطني على نحوٍ يتسق مع الحقائق التاريخية لكفاح شعبنا اليمني ضد الأوضاع المأساوية التي ارتبطت بعهود الإمامة والاستعمار، وبما يؤمن مواصلة الدفع بإرادة التغيير على طريق أهداف الثورة اليمنية، وصيانة وتطوير مكاسبها العظيمة التي تعمدت بالدماء والتضحيات.

تأسيساً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ السمات الرئيسية لثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر كانت قد تشكلت على أساس التجربة التاريخية للحركة الوطنية اليمنية المعاصرة، التي اتخذ نشوؤها وتطورها اتجاهاً تحررياً ضد الاستبداد والاستعمار.

ومنذ البدء كانت الحركة الوطنية اليمنية، بأهدافها وقواها السياسية وشعاراتها وأشكال وأساليب نضالها، تجسد ارتباط العملية الوطنية التاريخية المعاصرة للشعب اليمني بالمجرى العام لحركة التحرر الوطني العربية.

في هذا السياق جسدت ثورة 1948م وما سبقها وما لحقها من انتفاضات وهبّات فردية وجماهيرية وطنية عفوية، بداية استيقاظ الوعي الوطني التحرري لشعبنا في الظروف التاريخية المعاصرة، ذلك الاستيقاظ الذي توافرت له عوامل داخلية وخارجية لتشكل المحتوى الرئيسي للانبعاث الوطني للشعب اليمني في ظروف تاريخية تتسم بأولوية النضال ضد الاستعمار وبقايا القرون الوسطى.

استيقاظ الوعي الوطني

كانت صورة الواقع السياسي والاجتماعي في اليمن تكتسب بداية ملامح جديدة ومتغيرة بتأثير المعطيات والمتغيرات التي أفرزتها الأوضاع في العالم العربي بعد الحرب العالمية الأولى، في بدايات القرن العشرين المنصرم.

ومما له دلالة عميقة أنّ الواقع السياسي والاجتماعي في الجنوب اليمني المحتل كان ينمو ويتشكل وفقاً لمعطيات ومؤثرات الواقع السياسي والاجتماعي في الشطر الشمالي، والعكس صحيح أيضا، الأمر الذي أسهم في بلورة الهدف التحررية للعملية التاريخية الوطنية المعاصرة للشعب اليمني باتجاه وطني ديمقراطي وحدي في وقت لاحق.

ولئن كانت بريطانيا قد حددت شكل سيطرتها الكولونيالية على الجنوب اليمني المحتل بتقسيمه إلى جزئين، الأول / باسم مستعمرة عدن، والثاني : باسم محميات عدن الشرقية والغربية التي انقسمت بدورها إلى سلطنات وإمارات وولايات ومشيخات مختلفة، فقد كان الوضع القائم في شمال اليمن بالغ التعقيد بسبب اندماج بقايا القرون الوسطى بالطبيعة الثيوقراطية الكهنوتية للدولة والحكم الفردي المطلق من جهة، وكذا بسبب اشتداد حملات القمع والتصفيات الدموية ضد المعارضة الوطنية التي حملت لواء الدعوة إلى الإصلاح والتحديث والتنوير من جهة أخرى.

كان النظام الإمامي الكهنوتي يلجأ في سبيل تثبيت دعائم حكمه، إلى تسعير الحروب القبلية والعشائرية، ومحاربة أي اتجاه يدعو إلى الإصلاح والتحديث، وبالنظر إلى أنّ المذهب الهادوي لنظام الحكم الإمامي كان يجيز الخروج على الإمام الظالم، فقد شهد الشطر الشمالي من الوطن آنذاك حروبا متصلة بين الطامعين في الحكم والوصول إلى مركز الإمامة، ما أدى إلى نشوء نوع من التجزئة المناطقية التي لم تكرس فقط عزلة معظم أجزاء الشطر الخاضع للحكم الإمامي عن بعضها البعض، بل عزلة النظام الإمامي كله عن العالم.

بيد أننا، حين نقرر تأثر اليمن، بشطريه، بهذا النوع من التجزئة والعزلة، فإننا لا ننكر حقيقة أنّ السياسة الاستعمارية والإمامية التي عملت على عزل اليمن وتجزئته، أضعفت، في الوقت نفسه، فعالية هذه التجزئة ولم تسمح لها بأن تأخذ أبعاداً استقلالية.

بهذا الصدد تبرز قضية مهمة ذات جانبية لا يمكن إغفالهما :

أولا : أنّ مدينة عدن، بحكم موقعها كميناء في طرق الملاحة الدولية الاستراتيجية ومركزاً للإدارة البريطانية، كانت مسرحاً للنشاط التجاري والاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح عدن مركزاً للاستقطاب، بالنسبة لمجمل أجزاء الوطن اليمني والمناطق العربية والأفريقية المجاورة، خاصة بعد انتقال عدن والمحميات الشرقية والغربية من إشراف الإدارة البريطانية في الهند إلى إشراف وزارة المستعمرات في لندن عام 1937م، ثم انتقال مقر قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط إلى عدن في وقت لاحق بعد تأميم قناة السويس وجلاء القوات البريطانية عن مصر على إثر قيام ثورة 23 يوليو 1952م بقيادة المناضل العربي الكبير جمال عبدالناصر، واضطرار الإدارة البريطانية إلى إجراء بعض الإصلاحات الشكلية المحدودة في مجالات التعليم المواصلات والخدمات الصحية والسياحية والإسكان والبلديات.

ثانيا : إنّ معرفة الخلفيات السياسية والاجتماعية والميراث الفكري للتيار الوطني المستنير في شمال الوطن. الخاضع للحكم الإمامي، تقود إلى إدراك الخصائص التي حددت شكل ومضمون العمل الوطني في جنوبه المحتل، وعلى وجه التحديد بعد تحول عدن إلى مركز سياسي وإعلامي وتنظيمي للمعارضة الوطنية للنظام الإمامي الاستبدادي.

في هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أنّ المعارضة في الشطر الشمالي من اليمن، لم تخل من تيارين أساسيين لعبا دورا بارزا في تكوينها التنظيمي ومنحاها الفكري وأسلوب عملها، وهما التيار الحر الذي تعاطى المفاهيم الدستورية والأفكار المستنيرة لمشاهير المفكرين الذين حملوا راية التنوير الديني في العالم العربي أمثال الأفغاني والكواكبي ورفاعة الطهطاوي والشيخ محمد عبده وغيرهم.. وكانت العناصر البارزة في هذين التيارين تتكون من ببعض رجال الدين والأدباء الذين تخرجوا من دار العلوم بالقاهرة، وجامعة الزهر، وجامعة بغداد، بالإضافة إلى بعض القضاة والتجار والعسكريين والمشايخ.

وقد جمعت النزعة الإصلاحية عناصر هذه المعارضة على أساس دوافع سياسية أو دينية نتيجة لأساليب البطش والإرهاب والتنكيل التي كان النظام الإمامي يمارسها ضد المفكرين والتجار والمشايخ والقضاة، بالإضافة إلى ما يراه القاضي عبدالسلام صبرة الذي اعتبر ثورة بعض علماء الدين على الإمام يحيى بأنّها انطلقت من رفضهم للمادة الفقهية التي وضعها الإمام بهدف تدعيم أركان حكمه، والتي تقول :

"من أنتقد الإمام بقلبه منافق، ومن انتقده بلسانه مخطئ، ومن انتقده بيده محارب".

والحال أنّ التوجهات المشتركة لتياري المعارضة الوطنية للنظام الإمامي في شمال الوطن، لم تنحصر فقط في الاعتراض الفقهي على مبادئ الإمامة ونظام الحكم المتوكلي، بل أنها كانت تمارس المناقشة الفقهية لسياسة الإمام الاقتصادية وأسلوبه في الإدارة ونظام الحكم، وخاصة ما يتعلق بنظام الالتزام الذي يعود إلى القرون الوسطى، ويدخل في أساس نظام الوصاية الإمامي.

وكما هو معروف، فقد كان الإمام يتخذ عدداً من القرارات والأوامر التي تتعلق بتحصيل الضرائب والتمييز الطائفي، ويمارس على أساسها الاستبداد المطلق، ولا يسمح بمناقشة قراراته إلا لمن حاز على درجة الاجتهاد في العلوم الشرعية، وينتمي إلى السلالة العلوية الفاطمية، ما أدى إلى اتساع نطاق المعارضة في أوساط قطاع واسع من علماء الدين والمهتمين بالفكر الإسلامي، والذين كانوا يتعرضون للقمع، ويرسلون على السجون أو إلى ساحات الإعدام عقابا لهم على مناقشة ومعارضة قرارات الإمام.

ويرى كثير من المؤرخين أنّ نظام الالتزام دخل إلى اليمن عن طريق الأتراك قبل إدخاله إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية، وكانت الإدارة التركية، طبقا لهذا النظام، تعطي التزاما مقابل نسبة معينة يتم احتسابها على أساس قواعد الشريعة الإسلامية، لصالح نخبة مختارة من كبار ملاك الأراضي والمشايخ والأغنياء، ونتيجة لذلك تعرض الفلاحون وصغار التجار وصغار الملاك لنهب واسع وإفقار شديد دفع معظمهم إلى الهجرة، فيما كان الثراء الفردي والملكية العقارية يتركزان في نطاق ضيق وهلامي، الأمر الذي أعاق تطور الحياة الاقتصادية.

انبعاث وطني عام

كانت تلك لمحة سريعة للمُناخ السياسي الاقتصادي الذي نشأت فيه النواة الأولى للمعارضة الوطنية التي تصدت لنظام الحكم الإمامي الاستبدادي في شمال الوطن.

وعلى تربة هذا المُناخ تشكلت معالم الفكر السياسي الجديد الذي صاغه المعارضون الوطنيون من خلال مجلة "الحكمة" التي أصدرها الشهيد أحمد عبدالوهاب الوريث في صنعاء عام 1938م، وأغلقها الإمام يحيى عام 1948م، قبل مصرعه بأيام، حيث لعبت هذه المجلة دورا حيويا في التمهيد لثورة 1948م الدستورية بواسطة المقالات والدراسات التي عكست الميول الفكرية التنويرية للمعارضة الوطنية، وانصبت في اتجاه البحث حول تاريخ النظم الدستورية الأوروبية والدعوة الجريئة والرائدة على تطبيق الدستور في اليمن، والمطالبة بإجراء إصلاحات اجتماعية والحد من سلطات الإمام.

ولا نبالغ حين نقول بأنّ المناخ الفكري الذي أوجدته مجلة "الحكمة" بقدر ما يؤشر على بداية قوية لانبعاث وطني عام في الثلاثينيات، بقدر ما أسهم في بلورة حراك سياسي وطني باتجاه التغيير، انطلاقا من اللحظة التي ظهرت فيها حركة الأحرار اليمنيين في بداية الأربعينات، مرورا بتأسيس الجمعية اليمنية الكبرى عام 1946م، وانتهاءً بقيام الاتحاد اليمني في مطلع الخمسينات.

لعل ما سبق ذكره يُفسر تركيز حركة الأحرار اليمنيين في نشاطها الوطني على معارضة النظام الإمامي الاستبدادي، دون أن تهتم كثيراً بمعارضة الوجود الاستعماري في جنوب الوطن أو التفاعل مع بعض الظواهر السياسية التي أخذت بالظهور كرد فعل للأوضاع الناجمة عن الاحتلال البريطاني.. ومن هذه الظواهر، على سبيل المثال لا الحصر، حركة الجمعية الإسلامية في عدن والتي عنيت بالأمور الدينية والإصلاحية والتربوية، وحركة نادي الشعب اللحجي التي طالبت بدستور تحدد فيه سلطان السلطان، وحركة وحدة حضرموت التي ظهرت في أواسط الأربعينات ودعت على تحقيق وحدة حضرموت بشطريها القعيطي والكثيري آنذاك.

وخلال تلك الفترة أيضاً تأسس الحزب الوطني في حضرموت الذي قاد انتفاضة عام 1951م في المكلا، حيث هاجمت الجماهير قصر السلطان ودار المستشار البريطاني ومزقت العلم البريطاني الاستعماري.

ومن المفيد – بهذا الصدد – أن نشير إلى حركة سياسية خطيرة كانت قد نشأت في سياق ظهور هذه الحركات والظواهر السياسية المحلية، وهي حركة الجمعية العدنية، التي تأسست رسمياً كتنظيم سياسي في مطلع الخمسينات، غير أنّها كانت موجودة فعليا، كتيار ومفاهيم منذ أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات.

وما من شك في أنّ هذه الجمعية تركت آثاراً بالغة التعقيد على الواقع السياسي في جنوب الوطن المحتل، ولعبت دورا بارزا من خلال صحافتها وكتاباه في رفع شعار "عدن للعدنيين" والمطالبة بالحكم الذاتي لعدن ضمن إطار الكومنولث البريطاني.

وفي الاتجاه نفسه أسهمت هذه الجمعية، باتجاهاتها الخطيرة ومفاهيمها

◄...

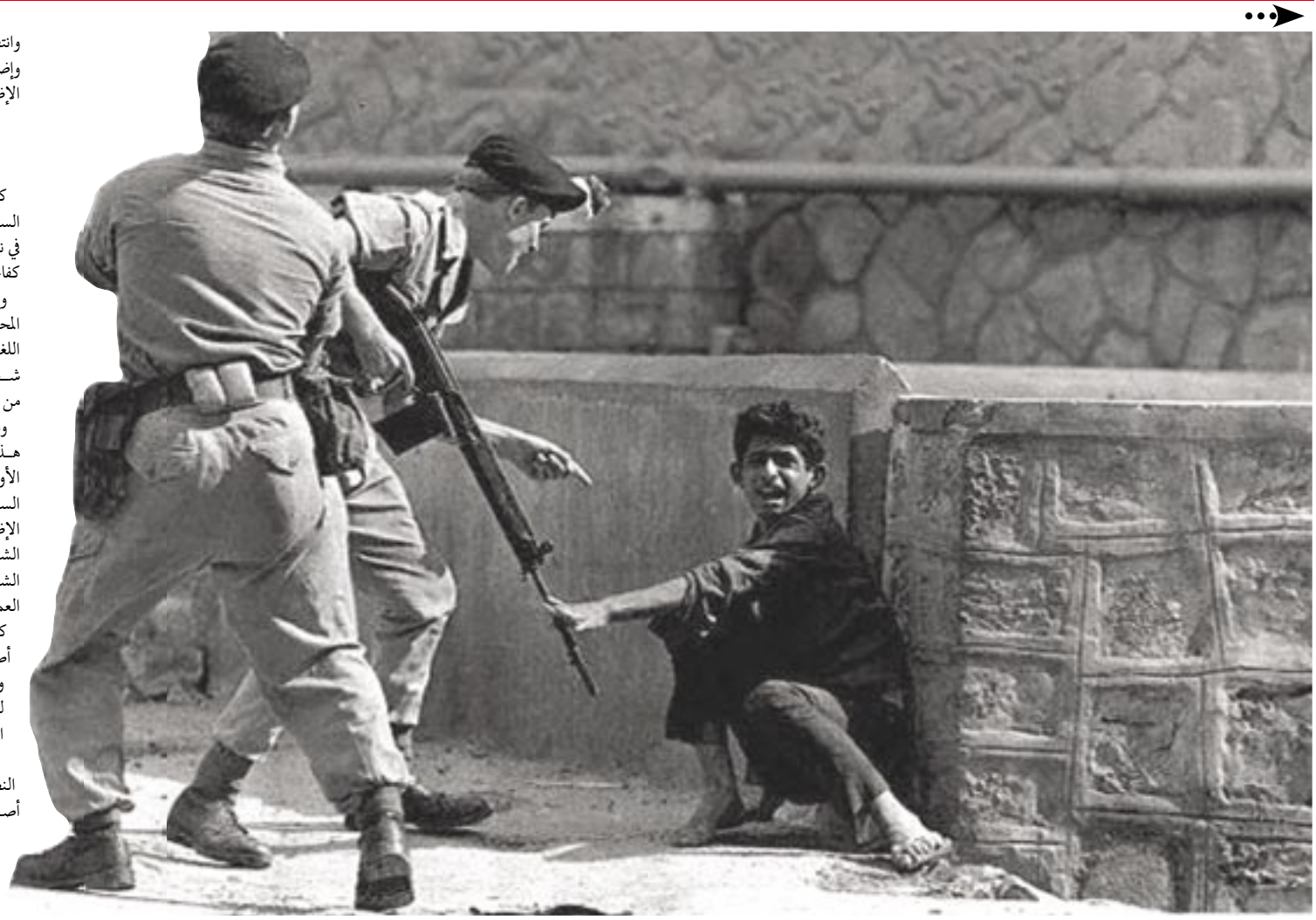

الانعزالية، في بلورة وتأصيل الاتجاهات الوطنية التحررية التي تصدت لهذه الجمعية، ودحضت مفاهيمها ونزعاتها الانفصالية.

تميز تركيب الجمعية العدنية باحتوائه على قطاع من الطبقة المتوسطة التي كان نموها مرتبطاً بالمشاريع الاقتصادية والأنشطة التجارية التي نجمت عن حركة الإصلاحات الشكلية الضرورية التي أدخلها الاستعمار البريطاني على اقتصاد مدينة عدن تلبية لمصالحه آنذاك.

ولم يكن غريباً أن تتحالف رموز هذا القطاع مع الاستعمار، بهدف مشاركته في إدارة المدينة، حيث تمتعت تلك الرموز بامتيازات مادية ومعنوية نتيجة لتخلف الهياكل الاقتصادية وتحديداً في مدينة عدن، التي كان نشاط السكان فيها يتوزع بين الصيد والتجارة، ولم يكن ثمة أثر يذكر للصناعة، فيما كان التعليم والثقافة محصورين داخل نطاق ضيق جداً.

هكذا ولدت الجمعية العدنية من بين أبناء الذوات وكبار الموظفين الإداريين في الأجهزة الحكومية والشركات التجارية العاملة في عدن، الأمر الذي يفسر تجسيد توجهاتها السياسة لمصالح النخبة الأرستقراطية التي أشرف الاستعمار على تربيتها ورعايتها لتكون سنداً محلياً لأهداف الإستراتيجية البريطانية لشرق السويس إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها.

الجدير بالذكر أنّ نشاط هذه الجمعية لم يتم في فراغ سياسي، كما أنّ أجواء الحياة السياسية في عدن حينذاك لم تخل من الجدل الثقافي والسياسي تحت تأثير تفاعلات الوضع في المنطقة والمؤثرات الفاعلة في حياة مدينة عدن، حيث ما لبث أن برز تيار أكثر تقدماً من تيار الجمعية العدنية الانعزالي، وهو التيار الجنوبي الذي أخذ تعبيره السياسي والتنظيمي من خلال رابطة أبناء الجنوب التي انطلقت في بداية تأسيسها من الدعوة إلى توحيد كل أجزاء الجنوب.

ولئن كانت الجمعية العدنية قد مثلت منذ بدايتها مصالح النخبة المرفهة التي ارتبطت بالإدارة البريطانية لمدينة عدن، واندمجت ثقافتها ومصالحها مع ثقافة ومصالح بعض الجاليات الأجنبية من دول الكومنولث، والتي تسلمت مراكز قيادية في الأجهزة الحكومية والشركات التجارية والبنوك الأجنبية، فإنّ حزب الرابطة جسد في الأساس مصالح الطبقة الوسطى في مختلف أنحاء الجنوب اليمني المحتل، والتي بدأ نموها غداة الحرب العالمية الثانية، وقد تعرض قطاع واسع منها – وعلى وجه التحديد التجار وملاك الأراضي من أبناء ما كانت تسمى بالمحميات – لمضايقات السلطات البريطانية باعتبار أنّ سكان عدن، من أبناء المحميات، كانوا يُعاملون كأجانب في عدن ناهيك عن الآثار المعنوية التي تتركها في نفوسهم ممارسات ومفاهيم تيار الجمعية العدنية الانعزالي.

كان ثمّة صراع حاد بين التيارين "العدني" و"الجنوبي" وصفه الأستاذ علي باذيب، رحمه الله، بقوله :

"أخذ الصراع بين الجمعية العدنية ورابطة أبناء الجنوب، أو بين أنصار الدعوة إلى الحكم الذاتي والدعوة إلى اتحاد الجنوب وقتاً طويلاً، وقادت صحيفة "النهضة"، وفيما بعد "الجنوب العربي" الحملة الاتحادية.. وتجاه خطر المحاولات والدعوات الرامية إلى عزل عدن وتحقيق الحكم الذاتي لعدن ضمن الكومنولث، فقد اندفع الكثيرون من الفئات المتعلمة والكثيرون من المواطنين إلى التعاون مع الرابطة".

هكذا شهدت فترة الخمسينات، وما قبلها بقليل، نمو وتطور الحركة الوطنية اليمنية أثناء الحكم الإمامي في الشمال والحكم الاستعماري في الجنوب، كما شهدت هذه الفترة أيضاً ظهور بعض الشخصيات الاجتماعية المثقفة، والعناصر الوطنية المستنيرة والتيارات السياسية والفكرية ذات الاتجاهات الوطنية والقومية التحررية في إطار الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة.

وتستدعي الأمانة التاريخية، القول بأنّ رابطة أبناء الجنوب، مثلت في ذلك الحين إطاراً وطنياً عريضاً انخرطت فيه غالبية العناصر والاتجاهات السياسية والفكرية الوطنية والقومية، إن لم نقل كلها، والتي شكلت فيما بعد أحزابا وتنظيمات سياسية لعبت دورا بارزا في الثورة اليمنية، ذلك أنّ الرابطة كانت تمثل خلال فترات متعاقبة من الخمسينات ما يشبه التنظيم الجبهوي الواسع الذي يضم مختلف القوى والاتجاهات على أساس محاربة الاستعمار.

كانت كل تلك التطورات التي شهدها الواقع السياسي في شطري الوطن تمهد الطريق لانتقال العملية الوطنية التاريخية المعاصرة لشعبنا اليمني إلى طور جديد ترك تأثيره اللاحق على مستوى الخطاب السياسي الوطني الوحدوي.

ما هو إذن هذا الطور الجديد؟ وكيف تجلى تأثيره على مضمون الخطاب السياسي الوطني الوحدوي؟

الطبقة العاملة والقضية الوطنية

لم يكن ذلك الطور، وما حفل به من تطورات وتفاعلات سياسية وطنية بعيداً عن عامل هام ظهر في حياة البلاد السياسيّة، وأحدث تأثيرا مباشرا في الوعي الوطني والاجتماعي، والذي تمثل بظهور الطبقة العاملة اليمنية كقوة سياسية منظمة في نقابات غداة حركة إضرابات مارس 1956م في مدينة عدن.

لا يعني هذا التاريخ – بأي حال من الأحوال – تأخر استيقاظ الوعي الوطني والطبقي عند العمال، خاصة إذا عرفنا أنّ أشكالا جنينية من الطبقة العاملة الوليدة كانت قد ظهرت على طول وعرض البلاد شمالاً وجنوباً، وتركزت في المدن التي برزت فيها الحاجة للأيدي العاملة اللازمة لتشغيل الورش والمرافئ ومحطات الكهرباء الصغيرة ومحالج القطن والمعامل اليدوية وغيرها من المرافق الخدماتية.

بيد أنّ الاستثمارات النوعية والكبيرة، نسبياً، التي قام بها الاستعمار في مدينة عدن أواخر الأربعينات، أحدثت تغييرات على الخارطة الاجتماعية للجنوب المحتل عامة، ومدينة عدن خاصة، حيث غدا ميناء عدن مركزاً هاماً للتجمعات العمالية، بالإضافة إلى توسع نشاط الشركات التجارية الأجنبية.

وفي بداية الخمسينات، وعلى إثر تأميم حكومة مصدق الوطنية للعمليات النفطية في إيران، أنشأت شركة بريتيش بتروليوم مصافي الزيت البريطانية في عدن، والتي أدى قيامها إلى زيادة وزن الطبقة العاملة نوعاً وعدداً، وقد ترافق توسع القاعدة العمالية مع ظهور بعض الأشكال النقابية في الفترة 1951 – 1953م مثل رابطة العمال والفنيين عام 1951م، ونقابة عمال وموظفي خطوط عدن الجوية، وجمعية موظفي سلاح الطيران عام 1953م.

وللإجابة على التساؤل الذي قد يبرز حول أسباب تأخر دخول الطبقة العاملة المجال السياسي قبل إضرابات العمال في مارس 1956م، لابد من الإحاطة بمسألتين على جانب كبير من الأهمية:

أولا : تميّزت العَلاقة، التي كانت تقوم بين العمل ورأس المال بسيادة العَلاقات القبلية والعشائرية، فقد كانت عملية استخدام العمال في شركات الملاحة بالميناء تتم عن طريق "المقامة" الذين كانوا يستقطبون عمالا بواسطة هذه العَلاقات باعتبارهم مقاولي أنفار.. وأدى هذا الوضع على إبراز أولئك "المقامة" كرؤساء قبليين وعشائريين للعمال في الميناء، حيث كانت كل مجموعة عمالية تنتمي إلى قبيلة أو منطقة أو قرية معينة في الجنوب والشمال.

ثانيا : لم تكن الجمعيات التي ظهرت في مطلع الخمسينات نقابات منظمة بالمعنى الدقيق. ولعل ذلك يعود إلى اعتمادها على كبار الموظفين، بالإضافة إلى العمال وأصحاب العمل المحليين معا، وقد ضمت تلك الجمعيات أصحاب العمل إلى جانب العمال في آن واحد، كما هو الحال في رابطة العمال والفنيين التي ضمت التجاريّ وأصحاب ورش النجارة المحليين أيضا، وأصبح بعض قادتها مقاولين كباراً وأصحاب ورش.

وينبغي التأكيد بأنّ الحركة النقابية اليمنية المنظمة لعمال اليمن، والتي ولدت في عام 1956م بمدينة عدن، لم تكن – برغم كل ما سبق ذكره – بعيدة عن العوامل التي أدت إلى إيقاظ الوعي الوطني، كما أنّها لم تكن مقطوعة الجذور عن المحتوى الرئيسي والاتجاه العام للعملية الوطنية التاريخية المعاصرة التي دشنها شعبنا اليمني منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

ومما له دلالة أعمق، بهذا الصدد، أنّ أول شرارة أشعلت إضرابات مارس المجيدة عام 1956م كان الإضراب الذي قام به عمال وموظف "بيت البس" الذي كان يمثل أكبر شركة تجارية أجنبية في عدن وجنوب الجزيرة العربية، وذلك احتجاجا على طرد هذه الشركة للشهيد محمد ناصر محمد، عقابا له على دوره البارز في تأسيس نقابة عمال وموظفي شركة "البس" وانتخابه سكرتيراً لها.

وقد ألهب النصر الذي حققه العمال بإعادته إلى عمله، حماس العمال مع الشركات الأخرى، وشجعهم على المطالبة بحقوقهم المدعومة، وفيما بعد ثابرت العناصر الوطنية الناشطة على تقوية قنوات الاتصال بالعمال والفئات الأخرى كالطلاب والنساء، وساعدت على تنظيمها وصياغة مطالبها وتوعيتها بالقضية الوطنية عن طريق المحاضرات التي كانت تلقى في تجمعات العمال في البراقات الشهيرة بقرب ميناء التواهي، حيث جرى هناك، لأول مرة، الاحتفال بعيد أول مايو، ورفع شعار الاستقلال والوحدة اليمنية إيذانا بدخول العمل الوطني مرحلة حاسمة ونوعية.

ولم يكن من قبل الصدفة أن تنفجر، بعد إضرابات مارس العمالية، حركة واسعة من الإضرابات الطلابية ضد السياسة التعليمية، والتي شملت جميع المدارس الحكومية، بالإضافة إلى إضرابات عمال محلج الكود في أبين، والمظاهر الشعبية الضخمة التي انطلقت في شوارع عدن في مايو 1956م احتجاجا على زيارة اللورد لويد جورج وكيل وزارة المستعمرات البريطانية لعدن، والإضراب العام في أبريل 1958م، ضد فتح أبواب الهجرة الأجنبية إلى عدن من بلدان الكومنولث، وانتفاضة أكتوبر 1958م ضد انتخاب المجلس التشريعي المزيف، وإضراب عمال أمانة ميناء عدن لمدة 14 يوماً في أواخر 1959م، ثم الإضراب العام في أغسطس عام 1960م ضد قانون منع الإضراب.

طور جديد وتناقضات جديدة

كان لحركة الإضرابات تأثيرها الواضح على أساليب الكفاح السياسي، حيث أدى دخول الطبقة العاملة، كقوة سياسة منظمة، في نقابات، إلى رفد العملية الوطنية التاريخية لشعبنا اليمني بطاقات كفاحية هائلة والارتفاع بها إلى مستوى أعمق.

وإذا كان أقصى ما كانت تطلبه الفعاليات السياسية في الجنوب المحتل، قبل قيام النقابات، هو جعل اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الإنجليزية، فقد ارتفعت عالياً بعد حركة الإضرابات العمالية، شعارات الاستقلال والوحدة اليمنية، التي نقلت الحراك السياسي من الخطب والعرائض إلى الانتفاضات والمظاهرات والإضرابات.

وبطبيعة الحال لم تقف السلطات الاستعمارية موقف المتفرج من هذه التطورات، وهي التي كانت تعمل على درئها منذ انبلاج خيوطها الأولى، إيذانا بالتحام العمل النقابي بالعمل الوطني.. فقد حاولت السلطات الاستعمارية القضاء على الحركة النقابية، وضرب حركة الإضرابات مستخدمة سلاح النفي ضد العمال من أبناء الشطر الشمالي من الوطن، والفصل من الوظائف الحكومية، فيما غصت الشوارع بالشرطة المسلحة التي أطلقت نيرانها على المتظاهرين من العمال والطلبة، وسقط بسبب ذلك العديد من الشهداء والجرحى.

كما قامت السلطات الاستعمارية باعتقال مئات العمال ونسقت مع أصحاب الصحف لطرد الكتاب الوطنيين منها، وحظر نشر كتاباتهم، وعملت بالتنسيق مع أصحاب الشركات الأجنبية الاحتكارية لتطويق هذا المارد الوليد عبر نشر الإشاعات المغرضة وإثارة المشاعر الطائفية والقبلية، بهدف بث الفرقة بين صفوف العمال والوطنيين.

وأمام هذا التطور الملحوظ في حركة الكفاح الشعبي والأشكال النضالية التي أفرزتها حركة إضرابات مارس الشهيرة عام 1956م، أصبح واضحا جدا عجز القيادات الرئيسية للحركة الوطنية اليمنية عن استيعاب الدلالات والأبعاد السياسية لدخول الحركة النقابية ساحة الكفاح الوطني.

حتى قيادة حركة الأحرار اليمنيين، وجدت نفسها، من خلال الاتحاد اليمني الذي كان مقره عدن، عاجزةً عن مواجهة ذلك الموقف الصعب الذي تمثل بارتفاع شعار الاستقلال والوحدة اليمنية، وما نجم عنه من إجراءات تسفير تعسفية واسعة ضد أبناء الشمال وملاحقتهم واضطهادهم.

وغني عن القول إنّ قيادة حركة الأحرار اليمنيين لم تكن، أثناء وجودها في عدن، تهتم بالكفاح ضد الاستعمار في الجنوب اليمني المحتل، حيث كانت تركز كل نشاطها السياسي والإعلامي لمواجهة النظام الإمامي والمطالبة بالإصلاحات الدستورية.

والحال أنّ حركة الأحرار اليمنيين لم تستطع، هذه المرة، أن تبقى بعيدة عن إطار الكفاح الوطني ضد الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن المحتل، لكن ذلك تمّ في سياق الحراك السياسي العام للقوى السياسية الأخرى وعلى وجه التحديد "رابطة أبناء الجنوب" وقيادة "المؤتمر العمالي" الذي تشكل بعد تأسيس النقابات.. وكان على جميع هذه القوى مراعاة الاحتياجات والمهمات الجديدة التي طرحها تطور الواقع السياسي مثل قضية التحالفات السياسية، والموقف من المخططات البريطانية لطمس الهوية اليمنية والتي بدأت في الظهور بعد رفع شعار الوحدة اليمنية.

وبتأثير هذه التطورات الجديدة ظهر «المؤتمر الوطني» الذي تكون في البداية من الجبهة الوطنية ورابطة أبناء الجنوب والاتحاد اليمني والمؤتمر العمالي ثم دخلت فيه، بعد ذلك، الهيئات الثقافية والأندية الرياضية.

وكان المؤتمر الوطني قد خرج، في الاجتماع الأول لأطرافه، باتفاق على بيان بالأهداف.. ويتضح من تلك الأهداف، التي لا يمكن إغفال تأثيرها على مضمون الخطاب السياسي الوطني الوحدوي بشكل أو بآخر، أنّ الرابطة لعبت دورا كبيرا ومؤثرا في صياغة ذلك البيان، بحيث جاء متطابقا مع موقف الرابطة.. وقد نص ذلك البيان على ضرورة قيام دولة واحدة لكل الجنوب، واعتبر شعب جنوب الجزيرة العربية جزءاً من شعب الجنوب العربي الكبير وأقر بحقه في تقرير مصيره بالنسبة للوضع العربي العام في ضوء مبادئ الأمة العربية.

وعلى الرغم من كون هذه الشعارات والمبادئ التي صاغها المؤتمر الوطني متخلفة عن حركة الأحداث، فإن العناصر الوطنية الوحدوية رأت أن تتصدى لهذه الشعارات من داخل المؤتمر نفسه.. وقد شرح الأستاذ علي باذيب موقف هذه العناصر من بيان المؤتمر الوطني قائلا :

"والحال أنّ العناصر الوطنية والتقدمية وجدت أنها لا تستطيع تغيير تلك الشعارات من داخل المؤتمر آنذاك، ولم يُعد أمامها إلا أحد أمرين.. إما أن تخرج عن هذا الإجماع، أو أن تستمر في العمل من داخل الإطار العام للوحدة الوطنية التي تحققت بواسطة "المؤتمر الوطني"، وتعمل على الدفاع عن قضية الوحدة اليمنية وتأكيد محتواها الديمقراطي الذي ينبغي أن تنبني عليه".

أحزاب وطنية واتجاهات فكرية جديدة

على إثر ظهور الطبقة العاملة اليمنية في ميدان العمل السياسي الوطني وارتفاع شعار «الوحدة اليمنية» و«الاستقلال» في إضرابات مارس 1956م العمالية، برز مشروع اتحاد إمارات الجنوب العربي، وذلك بهدف محاصرة شعار الوحدة اليمنية، وسلب الهوية اليمنية للجنوب المحتل عبر إيجاد استقلال شكلي وهوية بديلة باسم «الجنوب العربي».

كانت سلطنات وإمارات محمية عدن الغربية، التي وقعت معاهدات حماية وصداقة مع الاستعمار البريطاني، تشكل العمود الفقري لمشروع الاتحاد الفيدرالي، فيما بقيت سلطنات محمية عدن الشرقية، (حضرموت – المهرة – سقطرة) خارج إطار هذا الاتحاد الفيدرالي، حيث كان الاستعمار البريطاني يخطط لإقامة دويلة فيدرالية في المنطقة الشرقية مستقلة عن الجنوب. تزامن ظهور مشروع الاتحاد الفيدرالي، في مواجهة شعار الوحدة، مع انحسار موجة العداء للعمل الحزبي، حيث شهدت المنطقة تنامياً ملحوظاً لنشاط حركة القوميين العرب التي قامت بنشاط فكري بارز من خلال نشر أدبياتها، والقيام بالدعاية الواسعة لثورة 23 يوليو المصرية في شمال الوطن وجنوبه، ورفعت الحركة، بقوة، شعار الوحدة اليمنية.

كما قام الماركسيون اليمنيون بتأسيس تنظيمهم السياسي في 22 أكتوبر سنة 1961م باسم الاتحاد الشعبي الديمقراطي، وإعلان ميثاقه الوطني الذي صدر تحت شعار "نحو يمن حر ديمقراطي موحد" وكان أول برنامج سياسي حزبي يضع هدفا رئيسيا له النضال من أجل توحيد الوطن على أسس ديمقراطية.

وبعد ذلك تأسس حزب الشعب الاشتراكي عام 1962م وكان بمثابة الجناح السياسي للمؤتمر العمالي.

وإذا كانت أوائل الستينات لم تسجل أي ظاهرة تنظيمية علنية لنشاط حزب البعث العربي الاشتراكي، رغم تواجده الملموس كتيار سياسي وفكري في شمال الوطن وجنوبه، إلا أن ثمة خيطا شفافا ربما كان يربط بين القيادة العليا لحزب البعث في اليمن آنذاك، وقيادة حزب الشعب الاشتراكي، وما يؤكد هذا الاعتقاد، ذلك الدعم المالي والسياسي والأدبي الذي كانت تقدمه القيادة القومية لحزب البعث في سوريا – قبل وبعد وصولها إلى السلطة في مارس 1963م – لقيادة المؤتمر العمالي، وفيما بعد لحزب الشعب الاشتراكي.

ويزيد من تأكيد هذا الاعتقاد أن جريدة "العامل" التي كان يصدرها المؤتمر العمالي بعدن، توسعت بشعار "الوحدة – الحرية – الاشتراكية".. وهو الشعار المركزي لحزب البعث، والذي ارتفع، في الوقت نفسه، فوق واجهة المبنى الرئيسي للمؤتمر العمالي بالمعلا.. غير أن أول نشاط سياسي علني لحزب البعث في جنوب اليمن وشماله كان قد ظهر في مطلع النصف الثاني من الستينات.

وتأسيسا عليه يمكن القول إنّ فترة الستينات دشنت بداية مرحلة سياسة نوعية اتسمت بوجود أحزاب وطنية واتجاهات فكرية تحررية في سياق التراكم الحاصل على مستوى الوعي الوطني لشعبنا اليمني، الأمر الذي أسقط طوق احتكار رابطة أبناء الجنوب للعمل الحزبي الوطني، وأضعف نشاط وتأثير حركة الأحرار اليمنيين، على صعيد الحياة السياسية للشطر الشمالي من الوطن.

وفي غمرة تنامي الكفاح الوطني والقومي التحرري اتسعت الإضرابات والمظاهرات والانتفاضات الشعبية في الشمال والجنوب على السواء، لتضع العملية الوطنية التاريخية المعاصرة للشعب اليمني أمام أبواب مرحلة جديدة وحاسمة.. فقد كانت الأوضاع السياسية في شمال الوطن تزداد تردياً، في خضم السخط الشعبي العارم، حيث اندلعت في 22 سبتمبر 1962م إضرابات الطلاب في مدارس مدينتي تعز وإب، وسيق إلى سجون الإمام آباء الطلاب من الفلاحين والمزارعين الفقراء، عقابا لهم على الانتفاضات التي قام بها أبناؤهم.

وليس من قبيل الصدفة أن تنتهي مظاهرات وإضرابات طلاب المدارس في شمال الوطن في صبيحة 23 سبتمبر 1962م، ليبدأ في عدن، بجنوب الوطن المحتل، الزحف الشعبي الكبير على المجلس التشريعي في 24 سبتمبر 1962م احتجاجاً على دمج عدن في الاتحاد الفيدرالي السلاطيني الاستعماري.

وفي جميع هذه الانتفاضات واجه شعبنا صنوف الاضطهاد والإرهاب والقمع، بدءاً بحمامات الدم التي كان يقيمها الحكم الإمامي المستبد في الشمال، ومروراً باعتقال المئات من الوطنيين في السجون والمعتقلات في جنوب الوطن، وانتهاء بإبعاد المئات من أبناء الشمال إلى مناطق الأطراف.

في غمرة هذا الوضع المتصاعد بالغضب والألم.. وبعد يومين من الزحف الشهير على المجلس التشريعي بعدن، ومحاكمة آباء المتظاهرين من طلبة المدارس في مدينتي تعز وإب.. وفي الوقت الذي لم تزل فيه باقية آثار الإرهاب والملاحقات والغازات المسيلة للدموع، وآهات النساء والأطفال والرجال والأسر المكلومة بفقد شهدائها واعتقال آبائها وأبنائها، وبينما كانت عدن وقرى ووروابي ووديان وسهول اليمن شمالا وجنوبا تغفو في هجعتها، ومن حولها الزمن الرابض فوق مدن الخوف ودخان القنابل المسيلة للدموع.. في غمرة هذا الوضع استيقظ شعبنا، فجر يوم السادس والعشرين من سبتمبر 1962م، ليُعلنَ قيام أول جمهورية في شبه جزيرة العرب.. وليبدأ رحلة جديدة في سياق العملية الوطنية التاريخية المعاصرة في اليمن.

ثورة واحدة من أجل وطن واحد

لم يكن ما حدث صباح يوم 26 سبتمبر 1962م حركة فوقية تستهدف إصلاح اختلالات في هياكل السلطة، أو تعديل توازنات القوى والمصالح، التي تدير مفاعيل الدولة ووظائفها، على نحو ما ذهب إليه بعض الذين حاولوا التقليل من الطابع الثوري لذلك الحدّث الذي غير بشكل حاسم مجرى التاريخ الوطني الحديث للشعب اليمني.

منذ اللحظات الأولى لإعلان البيان الأول للثورة، لم تُعد القضية التي حركت نخبة طليعية وشجاعة من الضباط الأحرار، لإسقاط النظام الإمامي الكهنوتي، وإقامة أول نظام جمهوري في شبه جزيرة العرب، ملكا لهم وحدهم، أو لتنظيمهم السري الذي كان له شرف المبادرة في اقتحام حصون وقلاع الاستبداد والاستيلاء على الإذاعة.. فقد تطورت الأحداث منذ ظهور شمس السادس والعشرين من سبتمبر 1962م ليجد الشعب اليمني – شمالا وجنوبا – .. أن العملية الوطنية التاريخية، التي بدأها منذ الثلاثينات، وصلت في ذلك اليوم إلى مرحلة حاسمة من الفعالية والإنجاز، بعد مسيرة كفاحية طويلة من أجل الحريّة، اجترحتها الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة وعمدتها بالدماء والتضحيات.

وضعت ثورة 26 سبتمبر في صدارة أهدافها مهمة تعزيز الكفاح من أجل تحرير الشعب اليمني من الاستبداد والاستعمار على طريق استعادة وحدته الوطنية وبناء المجتمع الديمقراطي.. وأنعشت الثورة آمال الملايين من أبناء الشعب اليمني في شمال الوطن الذي تحرر من الحكم الإمامي الكهنوتي، وجنوبه الذي كان يرزح تحت نير الاستعمار البريطاني في آن واحد، إيذانا بولادة مشروع وطني شامل للتغيير، تشارك فيه كافة القوىّ الشعبية التواقة إلى بناء يمن حر ديمقراطي موحد، يُعيد للوطن المجزأ وجهه الشرعي الواحد، ويفتح أمامه آفاق الحرية والتقدم والتجدد الحضاري.

ولأنّها كذلك، فإنّ مسؤولية قيادة الثورة والدفاع عنها وتحقيق أهدافها الوطنية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تُعد تعني – فقط – أولئك الرجال الذين غامروا بحياتهم، حين أطلقوا الشرارة الأولى للثورة، بل أضحت مسؤولية وطنية تاريخية للشعب اليمني بأسره، وللحركة الوطنية اليمنية بمختلف قواها وفصائلها وتياراتها الفاعلة في عموم الوطن شمالا وجنوبا.. ولعل ذلك يفسر تلاحم الوطنيين اليمنيين الذين هبوا للدفاع عن الثورة والجمهورية، وقدموا أرواحهم من أجل أن تبقى راياتها وبيارقها خفاقة، وكان بينهم آلاف المتطوعين الذين انطلقوا من جنوب الوطني المحتل للدفاع عنها، في أروع تجسيد عملي لوحدة النضال الوطني للشعب اليمني الذي التف حول ثورته، ودافع عن مبادئها وأهدافها.

صحيح أنّ ثورة 26 سبتمبر واجهت تحديات ومهمات ضخمة ومعقدة في الشطر الذي حررته من النظام الإمامي الاستبدادي، وواجهت فيه امتحان المواجهة الحاسمة مع الهجوم المعادي للثورة من قبل فلول النظام الإمامي البائد، والتي خاضت ضد الجمهورية الفتية حرباً ضروساً بهدف إسقاطها .. بيد أنّ الثورة وبفضل تحولها إلى مشروع وطني شامل للتغيير واجهت تحديات البقاء والاستمرار في كل الجبهات، وبضمنها جبهة الكفاح من أجل تحرير الوطن من الاستعمار، حيث تحولت المكاسب الأولى للثورة، في مقدمتها قيام الجمهورية، إلى قاعدة للنضال الوطني التحرري الشامل ضد الاستبداد والاستعمار، ومن أجل الحرية وبناء المجتمع الجديد. على هذا الطريق كان وفاء ثورة 26 سبتمبر لأهدافها الوطنية قوياً وعظيماً، وأضحت مهمة تحرير الجنوب المحتل من الاستعمار البريطاني جزءاً لا يتجزأ من مهام أول حكومة وطنية تشكلت بعد قيام الجمهورية وذلك من خلال تخصيص حقيبة وزارية لشؤون الجنوب المحتل، وتوظيف كل قدرات وإمكانات الثورة والجمهورية لدعم نضال الحركة الوطنية اليمنية في الجنوب المحتل ضد الاستعمار سياسياً وعسكرياً ومالياً وإعلامياً.

ولئن كانت ثورة 26 سبتمبر شكلت دعماً هائلاً لمفاعيل الحراك السياسي الجماهيري في جنوب الوطن المحتل، فقد جاءت ثورة 14 أكتوبر 1963م، بعد عام واحد من قيام الجمهورية لتشكل مرحلة جديدة ومتطورة في النضال التحرري ضد الاستعمار، إذ أصبحت جمهورية 26 سبتمبر قاعدة صلبة للحركة الوطنية اليمنية بأسرها، وخلفية راسخة لحرب التحرير الشعبية التي خاضتها فصائل ثورة 14 أكتوبر، تحت شعارات الاستقلال والوحدة بدعم وإسناد من النظام الجمهوري في شمال الوطن، الأمر الذي أسهم في تعميق الوحدة العضوية للثورة اليمنية، وتأكيد واحديتها في إطار عملية وطنية ثورية موحدة الأهداف والمبادئ.

بوسعنا القول إنّ ثورة 26 سبتمبر 1962م كانت منذ قيامها، امتداداً متطوراً لنضال الحركة الوطني اليمنية المعاصرة، منذ الثلاثينات وعلى امتداد الأربعينات والخمسينات، ثمّ جاءت بعد ذلك انطلاقة جديدة على خلفية هذه الثورة تمثلت بقيام ثورة 14 أكتوبر المسلحة 1963م، التي عملت على توسيع النطاق الجغرافي للحراك الثوري الجماهيري بتحويل الجنوب المحتل إلى ساحة ممتدة للمقاومة المسلحة ضد الاستعمار وركائزه. ومما له مغزى عميق أن يكون مفجرو ثورة 14 أكتوبر هم أولئك المقاتلون الأبطال الذين توجهوا من ردفان إلى صنعاء للمشاركة في الدفاع عن ثورة 26 سبتمبر، وبعد انتهاء مهمتهم الوطنية عادوا إلى قراهم في ردفان، وقاوموا القوات البريطانية التي جاءت لمحاصرتهم ومصادرة أسلحتهم، عقاباً لهم على مشاركتهم في القتال دفاعاً عن جمهورية سبتمبر. وخلال هذه المواجهات، التي بدأت يوم الحادي عشر من أكتوبر 1963م، استشهد قائد هذه المجموعة المقاتلة وهو الشيخ غالب بن راجح لبوزة صبيحة يوم 14 أكتوبر 1963م الذي تحول إلى شرارة أشعلت ثورة شعبية مسلحة اجتاحت كل الجنوب المحتل. على امتداد السنوات الأربع منذ اندلاع ثورة 14 أكتوبر، ضد الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن 1963 – 1967م، كانت الثورة اليمنية تخوض معارك وطنية متكاملة على جبهتي الدفاع عن الثورة ونظامها الجمهوري في الشطر المتحرر من الاستبداد الإمامي، ومقاومة الاستعمار ومشروع اتحاد الجنوب العربي في الشطر الرازح تحت نير الاستعمار. وتميزت نهاية عام 1967م بتحقيق انتصارات تاريخية للثورة اليمنية في جبهتي المواجهة الرئيسيتين، حيث حققت الثورة اليمنية جزءاً من أهدافها الإستراتيجية في الجنوب بطرد الاستعمار وانتزاع الاستقلال وإسقاط المشروع الاستعماري السلاطيني الذي استهدف تكريس التشطير وإلغاء الهوية اليمنية للجنوب المحتل، عبر إقامة ما كان يسمى باتحاد الجنوب العربي الذي لقي حتفه يوم الثلاثين من نوفمبر 1967م، بإعلان الاستقلال، وإلغاء الكيانات السلاطينية التي كرست التجزئة، وتوحيد سلطنات وإمارات الجنوب، واستعادة الهوية اليمنية في إطار نظام وطني على طريق الوحدة اليمنية. وكما حققت الثورة اليمنية انتصارها الحاسم في جبهة المواجهة مع الاستعمار ومشاريع التجزئة في نهاية عام 1967م، تمكنت الثورة أيضاً من تحقيق انتصار حاسم جديد على العدوان الذي شنته بقايا النظام الإمامي القديم بهدف إسقاط الجمهورية والقضاء على الثورة.. وكانت ملحمة المقاومة الشعبية وتحطيم حصار السبعين يوماً الذي استهدف إسقاط مدينة المدائن اليمنية صنعاء، عاصمة الجمهورية ومهد الثورة، دليلاً إضافياً على رسوخ الثورة ونجاحها في تحويل مشروع التغيير الوطني الشامل الذي بدأ يوم 26 سبتمبر 1962م إلى وجهة تاريخية ثابتة لتطور المجتمع اليمني يصعب التراجع عنها. ما من شك في أنّ الثورة اليمنية تعرضت لبعض الأزمات والتشوهات التيّ تسببت في تأخير إنجاز أهم أهداف الثورة اليمنية وفي مقدمتها الوحدة والديمقراطية، حيث جاء استقلال الشطر الجنوبي بعد حرب أهلية بين فصائل ثورة 14 أكتوبر أسفرت عن إنفراد إحداها بالسلطة، ونزوح الفصائل الأخرى إلى الشطر الشمالي من الوطن الذي كان في ذلك الحين يواجه خطر الحصار المفروض على صنعاء. أدى استقلال الشطر الجنوبي إلى قيام دولتين شطريتين تعلنان انتماءهما الشرعي للثورة اليمنية، فيما تكرسان على الأرض أوضاعاً لا تاريخية، وتؤسسان في اللاوعي، قطيعة مع الثورة وأهدافها.. وبوجود دولتين شطريتين أصيبت الوحدة الوطنية للشعب اليمني بنكسة موجعة لم تعرفاه منذ نشوء الحركة لوطنية اليمنية المعاصرة، ودخلت الدولتان الشطريتان في حروب ومواجهات مسلحة أسفرت عن حمى استقطابات داخلية وتحالفات خارجية ترافقت مع قيام كل منها بتقنين عدد من الإجراءات والقيد التي ألحقت ضرراً بالحريات العامة والحقوق المدنية، للمواطنين، وفي مقدمتها تقييد حرية تنقل الأفراد، ومنع انتقال المنتجعات الوطنية والمطبوعات والصحف والكتب بين الشطرين، فيما جرى، بصورة متبادلة إحاطة هذه الأوضاع المأساوية مُناخ متوتر اتسم بتغليبّ الميول نحو الاستقطاب الأيديولوجي، وانتشار الأوهام التي روّجت لوجود نظامين متمايزين متوازيين لا يمكن أن يلتقيا إلا بتكريس أحدهما، وإلغاء الآخر.

بيد أنّ تلك الأوضاع لم تكن قادرة على تجاوز الحقائق التي صاغتها الثورة في وعي شعبنا وأجياله الجديدة وأصبحت حر الزاوية في مسار التطور اللاحق للمجتمع اليمني.. فقد قيض للثورة اليمنية أن تستنهض، مجدداً، قدرتها على مواصلة تحقيق أهدافها والانتقال إلى طور جديد يتسم بالاستمرارية والإنجاز، خلال فترة حكم الرئيس علي عبدالله صالح الذي دشن منذ وصوله إلى السلطة عام 1978م، بداية مرحلة جديدة أخرجت الثورة اليمنية من حالة الركود التي أصابتها، منذ أواخر الستينات على خلفية ظهور دولتين شطريتين متنافرتين، وما رافقهما من نزوع للإلغاء والإقصاء، أسفر عن صراعات دامية وجراح غائرة. ومن نافل القول إنّ الرئيس علي عبدالله صالح أدرك، منذ البدء، الثمن الباهظ الذي دفعه شعبنا، من رصيد وحدته وحقوقه في الحرية والأمن والاستقرار، بسبب الوضع الناجم عن وجود دولتين شطريتين، بالإضافة إلى الركود الخطير الذي أصاب الثورة من جراء الأضرار الخطيرة التي لحقت بأهم أهدافها وهما الوحدة والديمقراطية. ولعل ذلك يفسر اهتمام الرئيس علي عبدالله صالح بإعادة الاعتبار للثورة اليمنية وتاريخها، وبذل أقصى الجهود لإطفاء الحرائق وإيقاف حمى الاستقطابات والصراعات الداخلية، وإشاعة ثقافة الحوار والتعايش، ومحاصرة نزعات الإقصاء والإلغاء، بين الشطرين، وصولاً إلى تحقيق الوحدة والديمقراطية يوم 22 مايو 1990م. ولئن تمكنت الثورة اليمنية، خلال الحقبة التي ارتبطت بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح، من استعادة وهجها وزخمها، وإنجاز أهدافها الوطنية وفي مقدمتها الوحدة والديمقراطية والتنمية، فإنّ الإنجازات التي تحققت، خلال هذه الحقبة الثورية الجديدة، التي بدأت في يوليو 1978م، بقدر ما تؤشر على بداية طور تاريخي جديد في مسيرة الثورة اليمنية التي دشنت قبل أربعين عاماً مشروعاً تاريخياً وطنياً للتغيير الشامل، بقدر ما تؤشر أيضاً على حقيقة واحدية الثورة اليمنية (26 سبتمبر و14 أكتوبر)، وقدرته على إخراج الوطن من الوضع اللا تاريخي الذي يتعارض مع مبادئها ويتصادم مع وجهة تطورها. لقد تميزت هذه الحقبة، ليس فقط بالقدرة على استنهاض مفاعيل الثورة باتجاه التغيير، بل وبقدرتها على أن يكون مشروع التغيير جزءاً أصيلاً من اتجاه التطور التاريخي للثورة، على طريق تجاوز الأوضاع الاستثنائية القائمة، إلى الأفق الوطني الشامل.. بمعنى أن يكون مشروع التغيير الثوري مجسداً لواحدية الثورة اليمنية، التي انطلقت يوم السادس والعشرين من سبتمبر 1962م، وتجددت يوم الرابع عشر من أكتوبر 1963م، كضرورة تاريخية لتحرير الوطن كله من نير الاستبداد والاستعمار، واستعادة وجهه الشرعي الواحد، وإعادة بناء الإنسان على طريق بناء مجتمع ديمقراطي جديد ومزدهر.□□

ملحمة حصار كريتر

محمد عبدالله صغير
(نجيب)

في البداية أحب أن أسلط الضوء حول الوضع المأساوي والمعاناة التي كان يعانيها المواطن في هذا الجزء من الوطن إبان فترة الاحتلال.

فإلى جانب الظلم والاضطهاد والتعسف كان المستعمر البريطاني يُعامل أبناء اليمن كأجانب لاسيما القادمين من المحافظات الشمالية والأرياف فلا يحق للمواطن العمل في الوظائف الحكومية أو الالتحاق بالمدارس الحكومية. وكان الاعتماد بدرجة أساسية على العناصر الأجنبية في شغل الوظائف والمناصب الحكومية كالهنود والصوماليين والباكستانيين.

فكانت بطائق العمل الممنوحة لليمنيين يكتب عليها (بطاقة عمل أجنبية) فالاستعمار منح كافة امتيازات المواطن لهؤلاء الأجانب وظل أبناء اليمن أجانب في وطنهم.

وحرصاً منها على تعليم الأبناء فضلت العناصر الوطنية إنشاء بعض المعاهد كالمعهد العلمي الإسلامي ومدرستي بلقيس وبازرعة في مدينتي كريتر والشيخ عثمان.

هذا الوضع تُضاف إليه عوامل أخرى شكلت دافعاً لأبناء الوطن في الانخراط في الكفاح المسلح ضد الوجود الاستعماري في كافة الجبهات والتيارات المتواجدة آنذاك على الساحة.

وبالنسبة لي جاء انخراطي في صفوف الجبهة القومية إثر انفجار أول قنبلة يدوية في بداية الثورة على مطار عدن الدولي ومعي زملائي عبدالحميد الصلوي العامل في إحدى الصيدليات في مدينة خور مكسر وحميد (مساعدطبيب) وكانت ثقتي بهؤلاء كبيرة جداً، وكنا دائماً نتبادل الحديث حول المعاناة والاضطهاد الذي نواجهه كما كنا نتحدث عن الثورة، وحينها كنت أعمل كمساعد لرئيس قسم الكهرباء بمستشفى الملكة (الجمهورية حالياً)، وكانت قد أُجريت لنا الاختبارات المعتادة في حالة انضمام أي شخص للجبهة القومية بهدف التأكد من حقيقة ونوايا الشخص المنخرط في صفوف الجبهة القومية ومعرفة مدى رغبته في المشاركة في الكفاح المسلح وقد تسلمنا الأخ / قاسم الشرجبي(موظف في مستشفى الملكة)واستمر نشاطي الفدائي في إطار تنظيم الجبهة القومية حتى إعلان الدمج بين الجبهة القوميةٍ وجبهة التحرير وحينها أثيرت الكثير من التساؤلات حول موضوع الدمج لدى قواعد الجبهة القومية، فعملية الدمج تمت دون أخذ آراء وموافقة تلك القواعد فأصدرت بياناً توضح فيه أنّ عملية الدمج عبارة عن عمل فردي قام به الأخ / طه مقبل وسالم أحمد زين وعلي السلامي وآخرون ففي الوقت الذي لم نعارض فيه عملية الدمج، لكن باعتبار أنّ المسألة تهم عملية النضال والكفاح المسلح الذي يضطلع به كافة المواطنين فكان من المفروض إطلاع القواعد في الداخل وأخذ رأيهم بهذا الموضوع، وليس تهميشهم وتجاهلهم إزاء هذه الأحداث التاريخية.

وبالمقابل صدر فيما بعد تعميم من قبل المسؤولين في الجبهة القومية يطالبنا بالعودة إلى الجبهة القومية، لكننا رفضنا وبدأنا نفكر ونجري الاتصالات مع بعض الزملاء المناضلين عقب خروج القطاع العسكري من الجبهة القومية وتمّ تشكيل التنظيم الشعبي للقوى الثورية في إطار جبهة التحرير، وهنا لابد من التنويه إلى أنّه أثناء عملية الدمج بين الجبهة القومية، وجبهة التحرير توقفت العمليات العسكرية الفدائية ضد الاحتلال البريطاني، وتمّ استئنافه في إطار التنظيم الشعبي والذي تشكلت في إطاره مجموعة فرق فدائية كصلاح الدين، النصر، النجدة، الفتح، سند، الرسول، الوليد، وفرقة المجد التي كنت قائدها واقتصر نشاطها على مدن : كريتر، خور مكسر، المعلا والتواهي.

بالطبع كان الفدائيون يتلقون التدريبات العسكرية في كيفية استخدام أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة ومدافع الهاون، بالإضافة إلى زرع الألغام وذلك سواء في عدن من قبل ضباط يمنيين تخرجوا من الكليات العسكرية المصرية أو في تعز طريق المخا من قبل ضباط مصريين من ذوي الكفاءات العالية في فترات متقطعة كانت تستمر ما بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع وأحياناً شهراً كاملاً.

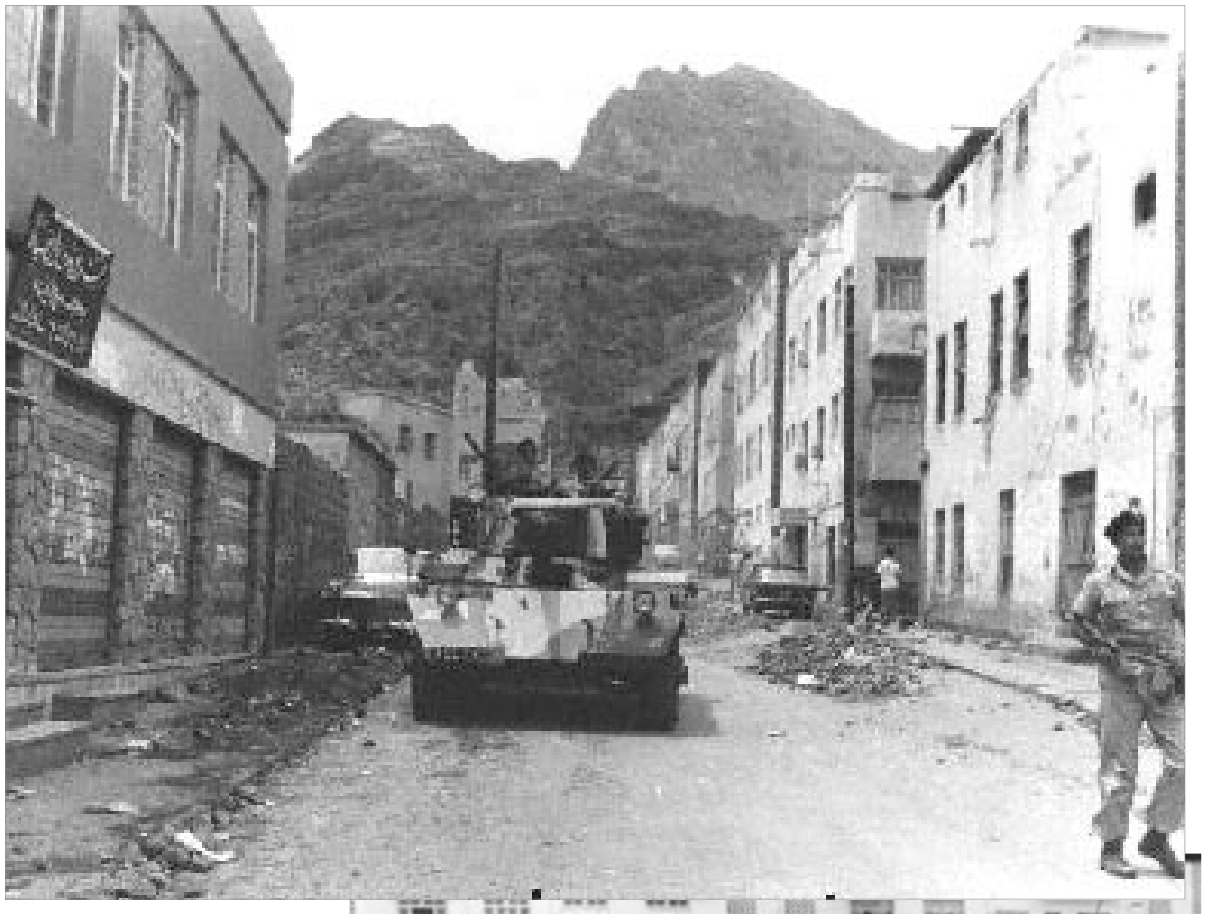

فالعمليات الفدائية التي كانت تنفذ ضد الوجود البريطاني كانت ناجحة 100٪، ولم يكن عنصر الفشل وارداً في نضالنا لأننا كنا نحرص على ألا نقدم على تنفيذ أية عملية دون الإعداد الجيد والدراسة السابقة والمشاورات المتعددة والتأكد من النجاح مسبقاً.

لذلك كانت العمليات الفدائية تقض مضاجع الاحتلال خلال فترة الكفاح المسلح، وتهز كيانه خاصة عملية حصار مدينة كريتر في 67م، بعد النكسة إثر التمرد العسكري في آرم بوليس (الشرطة المسلحة) حيث قام بعض السجناء بأعمال تكسير للسجن ومحتوياته وأخذوا الأسلحة وكان ذلك بتنسيق وتعاون معنا في هذا الجانب.

استمر الحصار لمدينة كريتر لمدة أسبوعين قطعت خلالها خدمات الكهرباء والمياه عن سكان المنطقة ونتج عن الحصار

...

مقتل الكثير من الجنود البريطانيين، الذين كانوا يحاولون التسلل والهرب من مدينة كريتر، وكان الفدائيون يطاردونهم في الشوارع.

وخلال حصار مدينة كريتر قُتل زميلي (مشهور) عندما أخطأ التقدير، وهم في تنفيذ ما قيل له ضد مجموعة من الجنود البريطانيين المتواجدين مما أدى إلى إطلاق أحدهم النار عليه وسقط شهيداً إثر مطاردتهم له بجبل حديد.

وإزاء تفاقم الوضع وتصاعد المقاومة ضد الاحتلال وتكثيف العمليات الفدائية من قبل المناضلين في كافة الفرق الفدائية اتخذ الإنجليز رد فعل عنيف تمثل في استدعاء فرق عسكرية خاصة من قبل بريطانيا أطلق عليها المواطنون (الشياطين الحُمر) لأنّ قبعاتهم كانت حمراء تلك الفرق أعطيت لها صلاحيات واسعة في قمع المواطنين فكانوا أشد قسوة وصرامة يطلقون النار مباشرة على الأبرياء من المواطنين في الشوارع ويضربون الناس ضرباً مبرحاً ولم يكتفوا بالقبض على المشتبه بهم، كما كان الوضع في السابق، وإنّما أصبح يقابل تلك الممارسات القمعية أعمال لا إنسانية أقدم عليها الإنجليز في إخماد النار التي أشعلت تحت أقدامهم، لكن ذلك لم يثنِ المناضلين الشرفاء من أبناء الشعب اليمني عن الاستمرار في المقاومة وتنفيذ العمليات العسكرية الفدائية ضد الوجود البريطاني، والذي شهد توسعاً ليشمل كافة المحافظات الجنوبية بعد أن ظل محصوراً على مدينة عدن.

قد يتساءل البعض من أين كانت تأتينا الأسلحة؟

طبعاً كنّا نتسلمها عبر قيادة جبهة التحرير العسكرية برئاسة الأخ / عبدالله محمد المجعلي المسؤول العسكري للجبهة.

إضافة إلى القيادة العربية وبواسطة الأخ / محمد شاهر الصبيحي، من فرقة (النصر) وعبدالعزيز القباطي نائب عبدالرحمن الصريمي فالشيخ فضل صالح الطيار أحد أبناء الصبيحة كان يقوم بمهمة إدخال الأسلحة إلى عدن بحكم إلمامه الكامل بمداخل المدينة والمناطق المحيطة بها.

طبعاً كُنا قد استخدمنا في مرحلة الكفاح المسلح الرشاشات والمسدسات ومدافع الهاون وكذلك الألغام ثم استبدلنا مدافع الهاون بمواسير المياه في عملية التفجير وإطلاق القذائف بدلاً عن مدافع الهاون تفادياً من الوقوع في قبضة الاحتلال وكشف منفذي تلك الهجمات لأنّه أحياناً وعقب استخدام قذائف الهاون تأتي القوات البريطانية إلى موقع العملية وتغلق المنطقة بدعم من الطائرات مما يجعل من الصعوبة الانسحاب من الموقع مع الأسلحة وإخفاء المدافع الهاون لكن استخدام مواسير المياه والتي اخترعها الخبراء المصريون ودربوا الفدائيين عليها واستخدامها لا يشكل أي مخاطر فكنا نضع القذيفة داخل المأسورة ثم نضع المأسورة في مكان الهدف وتفجر بواسطة بطارية وساعة توقيت ونغادر الموقع بسلام وأمان.

مثل هذه القذائف استخدمت في الهجوم على مطار عدن الدولي والبريقة وعمليات أخرى مماثلة كضرب نقاط التفتيش في جولات دار سعد وكالتكس ومحكمة عدن.

وبالعودة إلى حصار مدينة كريتر تعرض المناضلون للملاحقة، وكنت أنا ضمن المطلوبين لدى السلطات البريطانية، التي استعانت ببعض العملاء والجواسيس لكشف هوية الفدائيين، فألقي القبض على مجموعة منهم وزجهم في السجن وتعرضوا للتعذيب لاستجوابهم قسراً للحصول على اسمي الثلاثي.

بينما هم لا يعرفون سوى اسمي التنظيمي (نجيب) فكنا لا نعرف الأسماء الحقيقية لبعضنا البعض، ونعرف فقط الأسماء التنظيمية وهذا ما يفسر دقة العملية التنظيمية لهذه المرحلة وحفاظاً على سلامة المناضلين.

كنّا شباباً متعطشين للحرية متحمسين لتحرير بلادنا فاستمرينا بالهجوم على الإنجليز من موقع إلى آخر، وأثناء الحوار في القاهرة وإعلان بريطانيا تسليم البلد للجبهة القومية واندلاع الحرب الأهلية غادرت عدن إلى القرية لزيارة أسرتي التي فقدت الأمل بعودتي واعتقدت أنني قد استشهدت نظراً لانقطاع أخباري عنها لفترة طويلة جراء انشغالي مع زملائي في أداء واجبي الوطني لتحرير وجلاء المستعمر من على أرضنا الغالية.

فأثرت البقاء في مدينة تعز بعد ما وصلت إلى قناعة بأنّ مهمتنا انتهت بخروج الاستعمار وإعلان الاستقلال باعتباره كان الهدف الأساسي من التحاقي بالحركة الوطنية المسلحة وتحرير الأرض اليمنية من براثن الاستعمار لتنتهي معه المعاناة والظلم والاضطهاد الذي يُعاني منه كافة فئات الشعب اليمني، ولم يقتصر دورنا على ذلك بل استمرينا في الدفاع عن الثورة والجمهورية أثناء حرب السبعين وإبان الحصار استدعيت ومعي بقية الفدائيين من قبل محافظ تعز المرحوم / سعيد الحكيمي آنذاك وطلب منّا استئناف واجبنا الوطني في فك الحصار عن العاصمة وأبدينا استعدادنا الكامل فاستدعينا بقية قادة الفرق الفدائية من مدينة عدن والذين وصلوا إلى مدينة تعز واضطلعنا بدورنا في مطاردة فلول الملكية، وكانت لنا في هذه المعركة مواقف مشرفة بحكم خبرتنا التي اكتسبناها في مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني وقد استشهد زميل لنا في حصار السبعين وهو الشهيد / سالم يسلم قائد فرقة النجدة في منطقة يسلح مع كوكبة من الأبطال الذين أبلوا بلاءً حسناً في معارك التحرير كالشهيد / نصر بن سيف وهاشم محمد إسماعيل.

وفي تقديري الشخصي أنّ إثراء ملحمة احتلال كريتر لمدة أسبوعين من قبل الفدائيين وجماهير الشعب بحاجة إلى وقفة ودراسة لتوثيقها للأجيال القادمة، لأنّ ما حدث كان فعلاً ملحمة وطنية رائعة نستطيع أن نقول عنها محطة بذاتها.

ولولا التآمر البريطاني لخلخلة ذلك الصمود الذي استمر لمدة أسبوعين لكانت الأمور قد تطورت لتشمل تحرير بقية مدن عدن، ليس كما حدث في الأرياف فيما أسموه سقوط المناطق بيد الجبهة القومية بدعم وتعاون جيش الاتحاد الفيدرالي لكن ما قد كان في عدن من منع دخول القوات البريطانية تمّ بفضل التحام وتعاون الفدائيين والشعب، لأنّ ما حدث جاء في وقتٍ كانت الأمة العربية تعيش انتكاسة 67م وكان حصار عدن في 20 يونيو 1967م انطلاقة أعادت الاعتبار للأمة العربية وهزت الكيان البريطاني وأصابته بصدمة لا يزال يتجرعها حتى اليوم.

وما تعرض له شعبنا اليمني من مؤامرات في الفترة التي تلت الاستقلال من الانتقام البريطاني جراء ما واجهه في عدن في هذه الملحمة التي أحرقت فيه جنوده في الشوارع من قبل المواطنين والفدائيين.

في الأخير تحية للقائمين على هذه الدعوة والحريصين على تسجيل تاريخ الثورة اليمنية من أفواه رجالها أو معاصريها.. وتستحق دعوة فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح حفظه الله ودعمه لهذا العمل الوطني الكبير كل التقدير والاعتزاز.

نبذة عن حياتي :

- الاسم المناضل / محمد عبدالله الصغير / (نجيب).
- من مواليد عام 1945م الحجرية قرية الجند زبيرة قدس.
- التحقت منذ وقتٍ مبكر بالعمل الفدائي في إطار الجبهة القومية ثمّ التحقت بالتنظيم الشعبي للقوى الثورية بعد عملية دمج الجبهة القومية وجبهة التحرير.
- شاركت بالعمل الفدائي ضمن فرقة (الوليد) ثمّ عُينت قائداً لفرقة المجد والمكوّنة من 50 فدائياً والتي كانت تنفذ عمليات العسكرية في مدينة كريتر – المعلا – خور مكسر.
- شاركت في تنفيذ العديد من العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال كالهجوم على المعسكر البريطاني في المعلا وضرب المطار والهجوم على الدوريات الإنجليزية إضافة إلى إخراجهم من مدينة كريتر.
- بعد إجراء الحوار في القاهرة واندلاع الحرب الأهلية غادرت عدن للإقامة في تعز.
- شاركت في حرب السبعين يوماً مع بقية الفدائيين في التنظيم الشعبي للقوى الثورية.
- العمل قطاع خاص.
- متزوج ولى عدد من الأولاد والبنات.

أخـي السائـق:

- التجاوز الخاطىء .. طريق إلى الموت
- تمهـل .. فلست وحدك على الطريـق
- السرعة مهلكة .. والحادث يقع في لحظة
- الحمولة الزائدة .. تؤدي إلى حوادث مفجعة
- السيارة مجرد آلة .. وأنت من تجعلها نعمة أو نقمة

من أجل سلامتك

مع تحيات : العلاقات العامة لوزارة الداخلية